



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

# علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص : التحليل الاقتصادي

تحت إشراف الأستاذة:

خليل خميس

من إعداد الطالب:

بالطاهر السايح

السنة الجامعية : 2011-2012

سم الله الرحمان الرحيم

الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح  
المصباح في زجاجة الزجاج كأنما كوكب دري يوقد  
من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها  
يضئ ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره  
من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم

صدق الله العظيم

## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين اللذين أهديا لي أعظم

هدية.... هدية الإيمان

إلى كل أساتذة و طلبة قسم العلوم الاقتصادية لجامعة قادي مرياح

إلى كل من شجعني على المواصلة

إلى كل طالب علم و فاعل خير

الطالب : بالطاهر السايح

## شكر و تقدير

الحمد لله و الشكر له أولا و أخيرا.

ثم أتقدم بخالص شكري و بالغ تقديري إلى الأستاذ المشرفه خليل خميس مقدر له  
نصائحه و المجهودات التي بذلها , وإلى كل من بذل معي جهدا ووفرا لي وقتا, و نصح  
لي , أسأل الله أن يجزيهم عنّي خير الجزاء.

الطالب : بالطاهر السايح

## الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
مقدمة عامة	12
<b>الفصل الأول سعر الصرف</b>	
مقدمة الفصل الأول	14
المبحث الأول : مفاهيم حول سعر الصرف	15
تعريف سعر الصرف	15
المبحث الثاني : أنواع سعر الصرف	15
1 سعر الصرف الاسمي	15
2 سعر الصرف الفعلي	16
3 سعر الصرف الحقيقي الفعلي	16
4 مقاييس حساب سعر الصرف	17
المبحث الثالث : وظائف أسعار الصرف	17
1 الوظيفة القياسية	17
2 الوظيفة التوزيعي	17
3 الوظيفت التطورية	17
المبحث الرابع : سوق الصرف الأجنبي	17
1 تعريف سوق الصرف	17
2 سوق الصرف الأجنبي	18
3 عمليات سوق الصرف	18
المبحث الخامس : أنواع سوق سعر الصرف	19
1 سوق الصرف الحاضرة	19
2 سوق الصرف الأجلة	20
3 وظائف سوق الصرف	20
المبحث السادس : عمليات سوق الصرف	21
1 عمليات سوق الصرف العاجلة	21

21	2 عمليات سوق الصرف الأجلة .....
21	3 العمليات التي تتم في سوق الصرف العاجلة و الأجلة.....
<b>22</b>	<b>المبحث السابع : انظمة أسعار الصرف .....</b>
22	1 نظام سعر الصرف الثابت .....
22	2 نظام الصرف المرن .....
<b>22</b>	<b>المبحث الثامن : نظام الرقابة على سعر الصرف .....</b>
23	أهداف نظام الرقابة على سعر الصرف .....
<b>23</b>	<b>المبحث التاسع : النظريات المحددة لسعر الصرف .....</b>
23	1 نظرية تعادل القدرة الشرائية.....
23	1 1 نظرية القدرة الشرائية المطلقة .....
24	2 1 نظرية القدرة الشرائية النسبية .....
24	3 1 سلبيات نظرية القدرة الشرائية .....
25	2 النظرية النقدية .....
25	1 2 النظرية الكمية .....
25	2 2 النظرية سعر الفائدة .....
26	3 النظرية الإنتاجية .....
26	4 نظرية سوق الأصول المالية .....
26	5 نظرية الأرصدة .....
<b>27</b>	<b>المبحث العاشر : العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف .....</b>
27	1 المتغيرات النقدية .....
28	2 ابرز المتغيرات المالية و النقدية .....
28	1 2 سعر الفائدة .....
29	2 2 معدل التضخم .....
30	3 2 العرض النقدي .....
31	4 2 العجز في الموازنة الحكومية .....
32	خاتمة الفصل الأول .....

## الفصل الثاني ميزان المدفوعات

33	.....	مقدمة الفصل الثاني
34	.....	المبحث الأول : تعاريف حول ميزان المدفوعات
34	.....	تعريف ميزان المدفوعات
35	.....	المبحث الثاني : أهمية ميزان المدفوعات
35	.....	المبحث الثالث : مصادر ميزان المدفوعات
36	.....	المبحث الرابع : الهيكل التنظيمي لميزان المدفوعات
37	.....	1 بيانات ميزان المدفوعات
39	.....	2 عناصر ميزان المدفوعات
39	.....	المبحث الخامس : المؤشرات المستخرجة من ميزان المدفوعات
40	.....	1 معدل التغطية
40	.....	2 معدل التبعية
40	.....	3 معدل القدرة على التصدير
40	.....	4 معدل القدرة على سداد الواردات
41	.....	المبحث السادس : توازن ميزان المدفوعات
41	.....	1 التوازن المحاسبي
41	.....	2 التوازن الاقتصادي
42	.....	المبحث السابع : توازن عناصر ميزان المدفوعات
42	.....	1 توازن الميزان التجاري
43	.....	2 ميزان المدفوعات الجارية
43	.....	3 توازن التدفقات الحقيقية
43	.....	المبحث الثامن : توازن ميزان المدفوعات في ظل سوق الصرف
44	.....	1 اتوازن ميزان العمليات التلقائية
44	.....	2 الميزان الأساسي
44	.....	3 الميزان الصافي لميزان المدفوعات
45	.....	المبحث التاسع : أسباب و عوامل الاختلال في ميزان المدفوعات
45	.....	1 أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
46	.....	2 أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

47	المبحث العاشر : طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .....
47	1 طريقة تحويل الإنفاق العام .....
48	2 طريقة تغيير السياسة المالية و النقدية .....
48	3 طريقة التدخل المباشر لسلطة .....
49	4 طريقة فرض القيود .....
49	5 طريقة استعمال سعر الصرف .....
49	6 آلية التسوية في ضل النظرية الكلاسيكي .....
50	7 آلية التسوية في النظرية الكينزية .....
52	خاتمة الفصل الثاني .....
	الفصل الثالث علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
53	مقدمة الفصل الثالث .....
54	المبحث الأول : نضام الرقابة على سعر الصرف .....
54	1 الرقابة على الصرف .....
55	2 أهداف نضام الرقابة على سعر الصرف .....
56	3 تأثير نضام الرقابة على سعر الصرف .....
57	المبحث الثاني : تعديل سعر الصرف و تأثيره على ميزان المدفوعات .....
59	المبحث الثالث : تخفيض سعر الصرف و أثاره الاقتصادية .....
59	1 نتائج تخفيض سعر الصرف على مستوى السوق المحلية .....
60	2 نتائج تخفيض سعر الصرف على الصادرات و الواردات .....
60	3 نتائج تخفيض سعر الصرف على الاقتصاد الوطني .....
61	المبحث الرابع : تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .....
61	1 لاستيعاب .....
62	2 توازن ميزان المدفوعات .....
62	1 2 توازن ميزان المدفوعات في ضل قاعدة الذهب .....
63	2 2 توازن ميزان المدفوعات في ضل العملات الورقية .....
64	خاتمة الفصل الثالث .....
	الفصل الرابع دراسة حالة الجزائر



65	.....	مقدمة الفصل الرابع
66	.....	المبحث الأول : أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
66	.....	1 إصلاحات المؤسسات الاقتصادية العمومية
69	.....	2 إصلاحات النقدية و المصرفية
70	.....	3 إصلاحات الضريبية
73	.....	المبحث الثاني : مراحل تطور سعر الصرف
73	.....	1 مرحلة الرقابة على سعر الصرف
75	.....	2 مرحلة الانزلاق التدريجي
76	.....	3 مرحلة نضام التثبيت
76	.....	المبحث الثالث : سياسة سوق الصرف بين البنوك
78	.....	المبحث الرابع : اثر تغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري
79	.....	1 اثر التخفيض على مستوى الصادرات
80	.....	2 اثر التخفيض على مستوى الواردات
81	.....	3 تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات
82	.....	المبحث الخامس : سياسة سعر الصرف و مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري
82	.....	1 سياسة سعر الصرف
83	.....	2 مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري
87	.....	المبحث السادس : اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات
87	.....	1 تطور سعر صرف الدينار الجزائري و ميزان المدفوعات
90	.....	2 اثر تغير سعر صرف على بنود ميزان المدفوعات الجزائري
94	.....	المبحث السابع التوازن الاقتصادي العام في الجزائر و علاقته بميزان المدفوعات
94	.....	1 التوازن الداخلي
97	.....	2 التوازن الخارجي
99	.....	خاتمة الفصل الرابع
100	.....	الخاتمة العامة
101	.....	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

ترتيب الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
24 / 1	الهيكل التنظيمي لميزان المدفوعات	38
24 / 2	السلم الضريبي المطبق على الأجور	71
24 / 3	تطور الديون الخارجية معدل التضخم بتغير سعر الصرف 2001 - 2011	71
24 / 4	هيكل الجباية العائدة لدولة 1993 - 2000	72
24 / 5	تطور سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري 1971 - 1990	74
24 / 6	الانزلاق التدريجي سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لدولار الأمريكي 1987 - 1991	76
24 / 7	تأثير نظام التثبيت في سعر الصرف بعد سنة 1994	77
24 / 8	تطور الصادرات الجزائرية 2008 - 2012	78
24 / 9	تطور الصادرات و الواردات و الميزان التجاري للجزائر 2004 - 2011	79
24 / 10	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001 - 2011	79
24 / 11	تطور واردات مقارنة بتغير سعر الصرف 2002 - 2012	80
24 / 12	تطور الميزان التجاري 2008 - 2012	81
24 / 13	تطور علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات 2004 - 2010	81
24 / 14	سعر الدينار الاسمي بالنسبة للدولار الأمريكي 1998-2007	83
24 / 15	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر 1990 - 2004	84
24 / 16	مؤشرات سعر الصرف الدينار خلال 1998 2004	87
24 / 17	مؤشرات سعر صرف الدينار خلال 2001 - 2011	88
24 / 18	أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2000 - 2010	89
24 / 19	تطور الصادرات بالمقارنة بتغير سعر الصرف 2008 - 2012	90
24 / 20	تطور الواردات بالمقارنة بتغير سعر الصرف 2008 - 2012	92
24 / 21	تغير حساب ميزان التوازن الخارجي بتغير سعر الصرف 2004 - 2010	92
24 / 23	تغير احتياطي من غير الذهب مقارنة بتغير سعر الصرف خلال 2004 - 2010	93
24 / 24	أرصدة مختلف التوازنات الداخلية و الخارجية خلال 2004 - 2012	95

## قائمة الأشكال

ترتيب الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
9 / 1	العلاقة بين سعر الصرف و معدل التضخم	23
9 / 2	العلاقة بين سعر الصرف و معدل الفائدة	24
9 / 3	علاقة سعر الصرف بمعدل الفائدة	28
9 / 4	علاقة عرض و طلب النقود بمعدل الفائدة	29
9 / 5	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990 - 2004	84
9 / 6	تطور الصادرات و الواردات في الفترة 2008 - 2012	91
9 / 7	توزيع الواردات المحصل عليها لسنتي 2011 و 2012	95
9 / 8	توزيع الصادرات المحصل عليها لسنتي 2011 و 2012	96
9 / 9	رسم بياني لتوزيع الواردات و الصادرات المحصل عليها لسنتي 2011 و 2012	96

## مقدمة عامة

يعد سعر الصرف من أهم الوسائل و المعطيات التي تقوم عليها التجارة الدولية و يمكنها من تحقيق أهداف جميع الأطراف حيث يسعى كل طرف مشارك في التجارة الدولية إلى تحسين مكاسبه و تعظيم أرباحه .

و من متطلبات التبادل الخارجي لسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الخدمات وجود النقد الأجنبي و هذا يمكن الدول من تسوية المستحقات المالية للخارج .

ونضرا لتعدد المعاملات المالية بين مختلف الدول فان وجود سوق الصرف الأجنبي ضروري لتسهيل تبادل العملات النقدية المختلفة و معرفة القيمة الحقيقية للعملة وفق العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي .

يعتبر الصرف الأجنبي الاداة الرئيسية التي تأثر بشكل مباشر على الأسعار المحلية و الأجنبية كما يستعمل سعر الصرف لتوفير الواردات و تشجيع الصادرات و من هذا نستنتج هن هناك علاقة تربط سعر الصرف بميزان المدفوعات لان مكونات ميزان المدفوعات و المتمثلة في معاملات اقتصادية مع الخارج تتطلب استخدام سعر الصرف لتسهيل التسويات المالية مع الخارج حيث يتحدد سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي وفق آليات العرض و الطلب عليها مع العملات النقدية المعتمدة في السلة .

إن سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية فتغير يعني تعدد العلاقات الاقتصادية بين الداخل و الخارج ، فتغيره يؤدي بضرورة إلى تغير أرصدة ميزان المدفوعات نضرا لتأثير الكبير على التجارة الخارجية أي الميزان التجاري و المبادلات المالية الخارجية .

لقد كان النظام المصرفي أهم محطات الإصلاح الاقتصادي بحيث تأثر بتغيرات الدولية خاصة تحرير سعر الصرف وإصلاح النظام المصرفي .

نقوم بدراسة في هذا البحث سعر الصرف و علاقة بميزات المدفوعات وأهمية ميزات المدفوعات ونبحث عن علاقاته وأهميته بالاقتصاد ونبين مدى تأثير سعر الصرف وتغيراته على ميزان المدفوعات .

### إشكاليه الدراسة :

تتناول هذه الدراسة علاقة سعر الصرف بميزات المدفوعات حيث نطرح السؤال التالي ؟

### ما هي علاقة الصرف بميزات المدفوعات

ونجيب عليه بدراسة تفصيلية إلى سعر الصرف في الفصل الأول بتطرق إلى مفهوم سعر الصرف ومحدداته وأهم النظريات المفسرة له والعوامل المتدخلة فيه .

وفي الفصل الثاني ندرس ميزان المدفوعات من حيث مفاهيم حوله وعناصره ومكوناته وأهمية ميزان المدفوعات و حالات التوازن والاختلال وطرق مصالحتها

أما في الفصل الثالث نبحث عن العلاقة التي تربط سعر الصرف بميزان المدفوعات و كيفية استخدام آليات سعر الصرف لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق استخدام سعر الصرف كسياسة اقتصادية للوصول إلى حلول للمشاكل المترتبة عن العجز في ميزان المدفوعات ونقص في الصرف الجانبي وما هي الإجراءات الاقتصادية والتي يكون فيها سعر الصرف كأداة رئيسية لتسوية مصاعب وأزمات مالية .

إما في الفصل الرابع نقوم بدراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري وتطورات سعر الصرف ونبحث في هذا الفصل الاصطلاحات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر خاصة خلال فترة

الثمانينات أي في مرحلة إعادة الهيكلة مرورا بتحرر الاقتصادي والدخول في مرحلة اقتصاد لسوق في بداية التسعينات من القرن الماضي كما نتطرق إلى الإصلاحات المصرفية التي مست جهاز المصرفي الجزائري خلال نفس المرحلة وكذلك تحرير سعر الصرف لدينار الجزائري ونتائج هذه الإصلاحات .

وننصرف إلى تأثير تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات ومشاكل الناتجة من سياسة المعتمدة في سعر الصرف .

#### - أسباب اختيار الموضوع

يعد سعر الصرف أهم من المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير الكبير على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الجباية النفطية حيث يمثل المحروقات أكثر من 95 % من الصادرات ولان الجزائر تستورد كل حاجيتها من الخارج الصناعية ، الغذائية فإنه دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري وعلاقته بسعر الصرف لدينار الجزائري يمكننا من ربط هذا الموضوع بالوضعية الاقتصادية للجزائر إذا الرغبة في دراسة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وأهمية هذا الأخير تفودنا إلى البحث عن دور سعر الصرف على التوازنات الكلية والتنمية الاقتصادية ولهذا نقوم بدراسة شاملة لسعر الصرف وميزان المدفوعات بتطرق إلى جميع المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بهما .

إن البحث في تعريفات سعر الصرف وميزان المدفوعات وكذلك عن العلاقة بينهما ، يمكننا من دراسة الحالة الجزائرية بطريقة موضوعية و شاملة حيث ندرس الإصلاحات الاقتصادية وما صاحبها من إعادة الهيكلة و تحرير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و إصلاح التضام المصرفي و خوصصة المؤسسات العمومية و هذا ما يطلق عليه اقتصاد السوق لتخلص من التدخل الحكومي و مرحلة التضام الاشتراكي ،لتعرف على نواتج هذه الإصلاحات المالية والمصرفية والتحرر الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

## مقدمة حول سعر الصرف

تعد أسعار الصرف أدوات رئيسية في التجارة الخارجية يتم من خلالها المبادلات التجارية و المالية في السوق العالمية .

ظهر سوق الصرف الأجنبي كضرورة لتسوية التبادل المالي و التجاري بين الدول كبديل لنظام المقايضة و المعادن النفيسة ، ونضرا لاختلاف العملات النقدية من دولة إلى أخرى و ظهور النقود الورقية ، حيث كان التعامل مع النقد الأجنبي خاصة في بداية الربع الثاني من القرن العشرين ضرورة اقتصادية حيث أدت إلى ظهور نظام أسعار الصرف و هو المتعامل به تسوية المبادلات المالية بين الدول ، يعد سعر الصرف ادات اقتصادية فعالة لمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي .

نضرا لارتباط الاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي فان التوازنات المالية مع الخارج ضرورية لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن الاختلال المالي بين الداخل و الخارج على الاقتصاد الوطني.

يستعمل سعر الصرف كادات فعالة لإعادة التوازنات لتوازن الاقتصاد الكلي و المتعلقة بالميزان التجاري و السوق الداخلية لسلع و الخدمات .

**1- مفاهيم حول سعر الصرف****- تعريف سعر الصرف :**

يعرف سعر الصرف عللا انه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية إي ما يدفع من وحدات العملة المحلية للحصول على عملة واحد من العملة الأجنبية المراد التحصل عليها .

يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى . 1

سعر الصرف باعتباره عدد الوحدات العملة المحلية (الدينار الجزائري) التي تدفع للحصول على عملة أجنبية (الدولار الأمريكي) فيكون سعر الصرف الدينار مقابل الدولار

70 دينار جزائري = 1 دولار أمريكي

اما العكس يكون سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

1 دولار أمريكي = 70 دينار جزائري

- سعر الصرف يعبر عن القوة الشرائية للعملة المحلية في السوق العالمية وبتالي يعكس قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة الخارجية ، فسعر الصرف اداة فعالة لتحكم في العلاقات الاقتصادية بين الدول خاصة التحويلات المالية و المبادلات التجارية و المالية مع الخارج

- سعر الصرف يعكس المكانة الاقتصادية للاقتصاد المحلي من حيث مكانة العملة في سوق الصرف و حجم الطلب عليها . 2

**2- أنواع سعر الصرف**

نضرا لعلاقة سعر الصرف بمستويات أسعار السلع و الخدمات في الداخل و الخارج و لتعدد الفروق بين السوق الداخلي و الأسواق الخارجية نميز عدة أنواع من سعر الصرف

**1 - سعر الصرف الاسمي :**

سعر الصرف الاسمي هو قيمة عملة بلد ما و التي يتم تبديلها بعملة بلد آخر حيث تحدد القيمة هذه العملة حسب العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي و ذلك في لحظة زمنية معينة

1 لطرش الطاهر، تقنيات البنوك الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2007

2 د بالقاسم العباس سياسات أسعار الصرف المعهد العربي لتخطيط الكويت

عندما نستعمل التعريف الأول نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة أسعار الصرف المحلية ونرمز له بالرمز E ولحساب سعر الصرف نقوم بضرب على E أو القسمة على E حيث سعر صرف العملة الأجنبية هو E وسعر صرف العملة المحلية هو  $1/E$  تغير سعر الصرف الاسمي يوميا و هذه التغيرات تسمى تحسن أو تدهور ، فتحسن يعني ارتفاع سعر عملة المحلية مقابل أسعار العملات الأجنبية و التدهور يعني انخفاض سعر العملة المحلية مقابل أسعار العملات الأجنبية . 2

يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهي مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن ان يتذبذب بشدة ، و في الواقع لا يهتم الأعدان الاقتصاديون بمستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحتويه من قدرة شرائية ، كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية و هو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي . 1

## 2 - سعر الصرف الفعلي :

سعر الصرف الفعلي هو نسبة تغيير سعر الصرف عمله بلد ما بالنسبة إلى عدة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما, وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسطات أسعار الصرف الثنائية ويعكس مدى تحسن وتطور سعر صرف بلد ما بالنسبة إلى مجموعة أوصلة عملات أجنبية في سوق الصرف ويمكن قياسه باستخدام مؤشرات لاسبير للأرقام القياسية

$$TCNE = [z(e/e) \times (e/e)].100$$

$$TCNE = z^2.100$$

$$TCNE = ZineR.100$$

يختلف سعر الصرف الحقيقي في قيمه باختلاف سنة الأساس أو قائمة العملات المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلسلة , فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغيير سعر الصرف على الصادرات فيستخدم الصادرات الثنائية أما إذا كان لقياس أثر تغييره مع ميزان المدفوعات فنستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان ، و بالمعنى أدق يدل على تحسن أو تطور عملية ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى 2

## 3 - سعر الصرف الحقيقي الفعلي :

سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو مؤشر الأسعار النسبية لسعر الصرف الحقيقي يهتم بتغيير في الأسعار النسبية لدولة ما مع الأسعار النسبية في الخارج ويقاس القدرة التنافسية لسلع محلية مع السلع الأجنبية في السوق الخارجية ويتم تحديده في مؤشرات أسعار الصرف الحقيقي الثنائية المرحة .

1 د فيلح حسن خلف العلاقات الاقتصادية الدولية الورقة لنشر 2004

2 عبد المجيد قدي مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية 2003



#### 4 - مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي

ستعمل عدة مقاييس لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار والاستهلاك ، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي لسلع الغير قابلة للتجارة 1 .

وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار ، يستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى .

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار لهذا مستواه ليس له تفسير طبيعي و في سنة الأساس يساوي الواحد لذلك مستواه يفسر عند التغير كي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي

#### 3 - وظائف أسعار الصرف : 2

- الوظيفة القياسية :

يستخدم سعر الصرف كمقياس لتقييم سعر السلع المحلية بالمقارنة مع نظيراتها في الأسواق الأجنبية وهذا يساعد في تحديد إمكانية وجود سوق خارجية للسلع المحلية أو استيراد سلع أجنبية إلى السوق المحلية في ظل انخفاض إمكانية التنافس بين السلع المحلية والأجنبية بالرجوع إلى أسعار الصرف .

- الوظيفة التوزيعية :

يعد سعر الصرف الوسيلة الوحيدة التي تستعمل في توزيع رؤوس الأموال بين الدول علي مستوي الاقتصاد الدولي وبهذا يكون التغيير في سعر الصرف لدي أي دولة يؤدي إلي التأثير علي حجم الاحتياطي للصرف الأجنبي لدي البنك المركزي .

- الوظيفة التطورية :

يؤدي سعر الصرف إلي تطوير القطاع الصناعي في حالة تشجيع أسعار الصرف علي التصدير لانخفاض سعر السلع المحلية أما العكس يؤدي إلي تطوير القطاع التجاري في حالة وجود إمكانية إلي استيراد سلع لانخفاض أسعارها في الأسواق الأجنبية وبالتالي سعر الصرف هو المؤثر الكبير علي الصادرات والواردات .

#### 4 - سوق الصرف الأجنبي :

1 - تعريف سوق الصرف : يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه :

1 د بالقاسم العباس سياسات أسعار الصرف المعهد العربي لتخطيط الكويت 2003

2 عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي 1999

التقاء البائعين و المشترين لل عملات المختلفة بغض النظر عن المكان و الزمان ، حسب المعلومات و أنضمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع و الخدمات و الأصول المالية و الموارد الأخرى 1 .

كما يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار المؤسسي الذي يتم خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى .

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق

## 2 - سوق الصرف الأجنبي

الوسيلة التي يمكن من خلالها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة ، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ، أي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلبا للعملة الوطنية ، والطلب على النقد الأجنبي عرضا للعملات الوطنية، إذ يعتبر المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء .

وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية والتجارية ، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع بين البائعين والمشترين على نحو ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية يتم فيه شراء وبيع الأسهم والسندات .

وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق أجهزة التلفون والتلكس والفاكس داخل غرفة التعامل بالصرف الأجنبي، في البنوك العامة في مختلف المراكز المالية ، مثل نيويورك ، لندن ، طوكيو ، سنغافورة ، هونغ .

## 3 - عمليات سوق الصرف :

تنقسم عمليات سوق الصرف حسب الطريقة التي تتم بها عملية المبادلة و عملية تحويل عملة لعملة أخرى إلى نوعين من العمليات الصرف

- **صرف يدوي:** يتم عادة يدا بيد أي استبدال العملة مقابل أخرى ويوجد خاصة بالمعاملات السياحية ويحرر بعملات مختلفة.

يعتبر هذا النوع من الصرف الأكثر انتشارا لكون التعامل به يتم يدويا وعلى نطاق واسع لان عدد الأفراد الذين يتعاملون به كبير بالمقارنة بالصرف المحسوب وهو بالتالي يشكل عبئاً بالنسبة للمؤسسات البنكية أي أنه عقيم بالمقارنة مع الأعباء التي

تقوم بها المؤسسات البنكية أو يتم هذا الصرف على مستوى شبائيك البنوك، فنقوم بالبيع والشراء من وإلى زبائنها.

#### - الصرف المسحوب:

تتم عمليات المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج، تعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة ، والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة .

ويلاحظ أن الصرف المسحوب نسبة استعماله ضئيلة إذا ما قورن بالصرف اليدوي أهم العملات المتداولة دولياً :

دولار الأمريكي ، اليورو الأوربي ، الين الياباني ، الجنيه الإسترليني

### 5 أنواع أسواق الصرف:

نميز نوعين من أسواق الصرف حسب زمن تعاملها

#### 1- سوق الصرف الحاضرة :

هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد ، والتسليم فوراً أو بعد يومين على الأكثر ، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به في هذا السوق بسعر الصرف العاجل :

سوق الصرف الحاضرة تجري المعاملات المتعلقة ببيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الحاضرة على أساس التسليم و التسلم العملات موضوع التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة و يجب أن يكون هذا التبادل خلال ثمانية و أربعين ساعة ( 48 سا ) بعد تاريخ العملية و هي تتخذ صورة الشراء أو البيع فوراً ، و هداما يسمى بالصرف الحاضر 1 .

يسمى هذا السوق كذلك بسوق الصرف نقدا حيث تعكس أسعار السوق نقدا مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في

النقد في وقت محدد ، حيث تتابع هذه الأسعار بشدة من طرف المحللين و المراقبين وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحيانا إلى حدوث نوع من الבלبلة ، نظرا لوجود أسلوب تسعير الأسلوب الأول : التسعير

بشكل مهم ، يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية .  
الأسلوب الثاني : التسعير

بشكل واضح ويؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية ، ونجده بريطانيا ، أستراليا ، نيوزلندا .

## 2- سوق الصرف الآجلة :

هو سوق الصرف الذي تتم فيه صفقات النقد الأجنبي شراء العملات في تاريخ أجل محدد وليس على أساس فوري فقط .

ولهذا يمكن اعتبار أسعار الصرف الآجلة على أنها اتفاق على مبادلة عملة ما بعملة أخرى في المستقبل ، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد وعادة ما يلتقي في هذا

السوق كل الذين يبحثون عن تأمين تجارتهم الخارجية ضد المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة تقلبات أسعار الصرف ، فمثلا إذا كان هناك مستورد ينتظر أن يدفع نفود أجنبية ثمنا لما يستورده ويخشى كذلك إذا انتظر حتى يتم الشراء بعد فترة معينة أن ترتفع قيمة العملة الأجنبية ، فإنه يستطيع تأمين نفسه ضد هذا الارتفاع عن طريق إبرام عقد لأجل موضوعه شراء العملة الأجنبية شراء أجلا على أن يدفع ثمنها عند التسليم .

وهي السوق التي يتم التعاطي مع سعر الصرف المستقبلي حيث يتم تأجيل التسليم حتى الزمن المتفق عليه .

## 3 وظائف سوق الصرف :

يعتبر سوق الصرف الأجنبي كغيره من الأسواق تتم فيه عدة وظائف هامة تؤدي في معظمها إلى تحويل الأموال والقدرة الشرائية بين الدول .  
إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى الأخرى بواسطة أجهزة أو وسائل اتصال معينة والتي تتمثل حاليا في خدمة التلغراف الدولي. حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الصرف الذي ستستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع .  
يقوم سوق الصرف بعدة وظائف مالية بين الدول لتسوية المعاملات التجارية والمالية بين مختلف البلدان أهمها :

### - الوظيفة التحويلية :

يتم تحويل رؤوس الأموال في سوق الصرف بين الدول وهي الوظيفة الأساسية لسوق الصرف ويكون هذا التحول للعودة الشرائية للعملات عن طريق وسائل اتصال دولية .

### - الوظيفة الانتمائية :

يتحمل البنك المركزي عملية الانتماء عنه تبادل التجاري بين المستورد والمورد حيث

يعطي مهلة 90 يوما للمستورد لسداد دينه إلي المورد ويقوم المورد بخصم التزاماته للمستورد من البنوك التجارية

- الوظيفة تسهيلات الاستثمار:

يقوم سوق الصرف بمساعدة المستثمرين علي تجنب مخاطر الصرف وقيام بعملية المراجعة والمقاربة .

## 6 عمليات سوق الصرف :

نميز نوعين من سوق الصرف ، السوق العاجلة والسوق الآجلة حيث تختلف العمليات من سوق إلى الآخر

### 1- عمليات سوق الصرف العاجل

- **عملية المراجعة:** وهي العملية التي تستهدف الفارق بين أسعار الصرف العملة في سوقين أو أكثر تم فيهما ربح هذا الفارق السعري عن طريق شراء هذه العملة في السوق المنخفضة وبيعها في السوق المرتفعة السعر .

- **عملية المقاصة:** تتم هذه العملية في غرف المقاصة حيث تلعب هذه الغرف دور البائع والمشتري بين المتعاملين ويتم فيها نقل العقد بين البائع والمشتري .

### 2- عمليات سوق الصرف الآجلة

- المضاربة :

تكون المضاربة في سعر الصرف إذا تنمو مع المتعاملين في السوق ارتفاع أسعار احدي العملات فيتوجه المتعاملون إلي شراء هذه العملة وبيعها عند ارتفاع سعرها والعكس في حالة توقع المتعاملون انخفاض سعر العملة .

- التغطية :

يعمل سوق الصرف علي تغطية الأخطار الناتجة عن انخفاض وارتفاع أسعار الصرف في حالة التصدير يؤدي إلي زيادة تكاليف الاستيراد وفي حالة الاستيراد يؤدي إلي انخفاض تكاليف الواردات أ فيعمل سوق الصرف علي تغطية مخاطر الصرف الناتجة عن العمليات المالية والتجارية خلال إبرام اتفاق يتضمن بيع أو شراء كمية معينة من العملة.

### 3- عمليات التي تتم في سوق الصرف العاجل والآجل :

هناك عمليات تتم في السوق العاجلة والآجلة معا يمكن حصرها كما يلي 1 :

- **عمليات المبادلة:** عملية المبادلة هي عملية إبرام عقدين في نفس الوقت عقد البيع وعقد الشراء للعملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي إلا تاريخ انعقادهما مختلفين ويسمي الفارق في السعر بينهما بسعر المبادلة أو هامش السعر

**خيارات العملة :**

هو عقد قانوني يعطي الحق لحامله شراء أو بيع عملات خلال فترة زمنية محددة وسعر محدد.

**7 أنظمة أسعار الصرف :**

إن التغيير في سعر الصرف حسب متطلبات سوق العملات النقدية يكون حسب طبيعة النظام الذي يتبعه هذا السوق فالتغيير إما أن يكون ثابت أو مرن سريع الاستجابة الي تغيرات سوق الصرف .

**1 - نظام الصرف الثابت :**

يكون سعر الصرف في النظام ثابت حيث يكون سعر الصرف ثابت من خلال تعادلات العملة حسب القاعدة المسندة , عادة ما يكون الذهب أو سلعة العملات المعتمدة , منه تلتزم الدولة بموجب هذا النظام بتحديد العملة المحلية بصفة مباشرة نسبة للذهب ويترتب علي أخذها عدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغييره وذلك إذا توفرت الشروط التالية 1 :

- تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب بشكل ثابت
- حرية تصدير واستيراد الذهب من الخارج بدون محددات أو شروط تحد من حرية تنقل الذهب من وإلى الخارج .
- ضمان تحويل العملة المحلية إلي ذهب والذهب إلي عملة محلية بدون شروط

**2 - نظام الصرف المرن (الحر) :**

يتحدد سعر الصرف في نظام الصرف المرن في حجم الطلب والعرض في السوق والذي تحدد قيمته العملة المحلية حسب العملات الأجنبية ويمثل نظام العملات الورقية التي لا تستند إلي قاعدة الذهب , يتخذ منحي الطلب علي الصرف الأجنبي اتجاها عكسي مع سعر الصرف الأجنبي<sup>1</sup> .

**8 - نظام الرقابة على الصرف :**

نظام الرقابة على سعر الصرف هو ذلك التضام الذي يتحدد فيه سعر الصرف بطريقة إدارية و تحكيمية من جانب الدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة يستند التي عليها تحديد سعر الصرف في ضل ثبات سعر الصرف ، و تحل الدولة مقام قوى العرض و الطلب التي تحدد سعر الصرف في ضل تضام حرية سعر الصرف و على ذلك يمكن القول بان الرقابة على الصرف هي فن بمقتضاه تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبي و بيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء و البيع معا بالنسبة للعملات الأجنبية .

كما يتمثل نظام الرقابة على سعر الصرف في الجانب التنظيمي والأدائي لسلطة النقدية والدولة حيث تحل السلطة النقدية والحكومة محل الطلب والعرض للحفاظ علي ثبات سعر الصرف و لاحتكار عملية بيع وشراء العملات الأجنبية للتحكم في موردها حسب الأولويات الاقتصادية .

1 د.فيلح حسن خلف , العلاقات الاقتصادية الدولية , ص216

**- أهداف نظام الرقابة علي الصرف :**

- يهدف نظام الرقابة علي الصرف الذي تقوم به الحكومات إلي تحقيق أهداف اقتصادية عامة والحفاظ علي الاقتصاديات الوطنية من تأثيرات الخارجية منها 1 :
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية قابلة للتحويل .
- حماية السلع المحلية من المنافسة من خلال فرض معدلات صرف مرتفعة للأموال موجهة للاستيراد.
- المحافظة علي القيمة الخارجية للعملة أعلي من قيمتها الحقيقية وهذا عن طريق تقييد الطلب علي الصرف الأجنبي .
- التحكم في حجم و طبيعة الواردات .
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلي الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات مع متطلبات السياسات الاقتصادية لدولة .

**9- النظريات المحددة لسعر الصرف :**

تسعي الكثير من النظريات الاقتصادية لتغيير تطورات سعر الصرف واختلاف أسعار الصرف بين الدول وتدرس كيفية تحديد سعر العملة ومن أهم هذه النظريات المفسرة لسعر الصرف :

**أولا نظرية تعادل القوة الشرائية :**

تتوقف قيمة أي عملة في سوق الصرف علي القوة الشرائية لهذه العملة حسب تفسير "غوستاف كاسل" القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في الأسواق المحلية بمقارنة بالأسواق الخارجية أي تبعا للعلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى 2 .

**1- نظرية القدرة الشرائية المطلقة :**

هو تحويل القدرة الشرائية من العملة المحلية إلي العملة الأجنبية يسمح بشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في البلدين وهذا يعني أن القوة الشرائية لنقود معبر عنها بمختلف العملات النقدية لا تتغير وهذا ما بني عليه "كاسل" أن الطلب مع العملة الأجنبية مشتق من الرغبة في شراء السلع الأجنبية وذلك بتحويل العملة الوطنية إلي عملة أجنبية .

1 د سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير الدار المصرية اللبنانية 1994

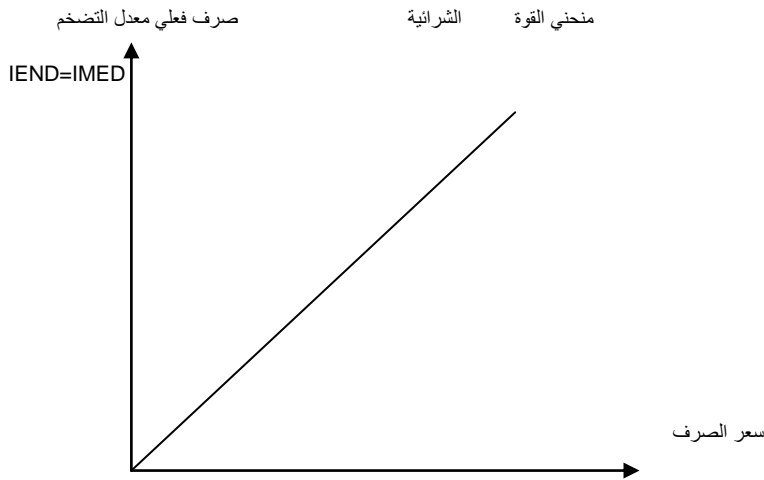
2 فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عبد العزيز ، 1997

## 2 - نظرية القوة الشرائية النسبية :

تعتمد هذه النظرية على مؤشر الأسعار وهو مختلف من دولة إلى أخرى إلا أن مؤشر الأسعار مربوط بعلاقة خارجية ووطنية أكثر ثباتا وهي العلاقة:

$$K/Pe=K.P$$

وهذا يعني أن التغير في الأسعار الداخلية والخارجية يؤدي بالضرورة إلى التغير في سعر الصرف حيث التغيير في الأسعار يكون ناتج عن التضخم في الداخل والخارج .



الشكل رقم 1 العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم

## 3 - سلبيات نظرية القوة الشرائية :

تهتم نظرية القوة الشرائية بدراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من المحللين الاقتصاديين لوجود نقائص في هذه النظرية أهمها :

- إهمال النظرية عوامل أخرى مؤثرة في سعر الصرف مثل الدخل الكلي ومعدلات الفائدة .
  - صعوبة تقدير الأرقام القياسية لسعر الصرف في فترة أكبر من سنة .
  - اعتماد النظرية على الأرقام القياسية لتفسير القوة الشرائية
  - لا تهتم بحضور السلع البديلة في السوق وتغيير نمط استهلاكها .
  - تفترض أن سعر الصرف لا يتأثر بالقوة الشرائية بل يتأثر بها .
- لا تدخل مروانات الطلب السعرية في حساب وتقدير القوة الشرائية.



## ثانيا نظرية النقدية :

تدرس النظرية النقدية تأثير حجم النقود ومعدل الفائدة علي عسر الصرف وذلك بدراسة تغيير سعر الصرف تبعا لكميات النقود في سوق ومعدلات الفائدة ولهذا تفسر النظرية النقدية إلي نظرية الكمية والنظرية التابعة لسعر الفائدة .

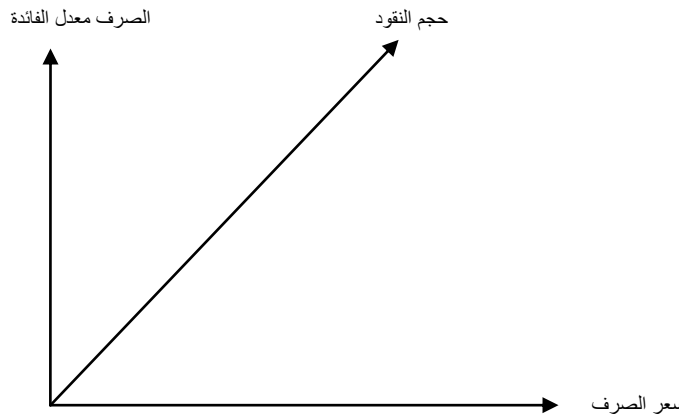
### 1 الكمية :

تهتم النظرية الكمية بدراسة كمية النقود حيث أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع في السوق الداخلية ينتج عنه انخفاض في الصادرات وارتفاع في الواردات نظرا لزيادة الطلب علي السلع الخارجية لانخفاض أسعارها , إن الزيادة في الواردات تؤدي إلي الزيادة في الطلب علي العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي ويحصل العكس في حالة انخفاض كمية النقود المتداولة في الداخل 1 .

### 2 أسعار الفائدة:

ارتفاع أسعار الفائدة ينتج عنه زيادة في حركة رؤوس الأموال وتنشيط الاستثمار وهذا يؤدي إلي ارتفاع الطلب علي العملة المحلية وبالتالي زيادة في أسعار الصرف لهذه العملة .

التغيير في سعر الفائدة يتأثر بحجم عرض النقود حيث تكون العلاقة بينهما عكسية وبالتالي يكون لهما تأثير مضاد علي أسعار الصرف لان توقع التغيير في حجم النقود في المستقبل يؤدي إلي ثبات سعر الصرف أما معدلات الفائدة ستوجه إلي الانخفاض لانخفاض المعروض النقدي , إن الاعتماد علي سعر الفائدة في تفسير قيمة العملة المتوقعة حدوثها في المستقبل غالبا ما يؤدي الي نتائج هامة وغير متحيزة 2 .



الشكل رقم 2 علاقة سعر الصرف بمعدل الفائدة

1 د. فيلح حسن خلف , العلاقات الاقتصادية الدولية 2004  
2 د. حمدي عبد العظيم

**ثالثا النظرية الإنتاجية :**

الزيادة في مستوي الإنتاج في أي بلد يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال بغرض الاستثمار وبالتالي دخول رؤوس أموال أجنبية للاستفادة من فرص الاستثمار وإنتاج السلع والخدمات ويتجه الاقتصاد نحو التصدير نظرا لانخفاض أسعار المنتجات المحلية وهذا يتسبب في زيادة علي طلب العملة المحلية وبالتالي التغيير في سعر الصرف نحو ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف نحو زيادة الطلب عليها مقابل العملات الأجنبية .

إن الانخفاض في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف يعني انخفاض أسعار السلع وبالتالي زيادة الصادرات والطلب علي السلع المحلية في الأسواق الخارجية وهذا يؤدي إلي الزيادة علي طلب علي العملة المحلية في المستقبل .

إن سعر الصرف يتناسب مع قدرة الجهاز الإنتاجي علي زيادة حجم الإنتاج وذلك بأن سعر الصرف وحجم الإنتاج لهما نفس الاتجاه.

**رابعا نظرية سوق الأصول المالية :**

ترتكز نظرية سوق الأصول المالية علي الدور الذي يلعبه الطلب الأجنبي علي الأصول المالية المحلية والطلب المحلي علي الأصول المالية الأجنبية , ويتغير سعر الصرف كلما حدث فارق علي توازن الأصول المالية وتعتمد هذه النظرية علي دراسة سعر الصرف في الأجل القصير والعوامل المؤقتة للوصول إلي تقدير سعر الصرف التوازني في الأجل الويل , تتلخص هذه النظرية علي التركيز علي الأسواق المالية والأصول المالية وآثار التغييرات العاجلة حيث أن كل متغير اقتصادي له أثر علي السوق ومن هذا جاء تسمية السوق الفعالة لتفسير نظرية الأصول المالية.

**خامسا نظرية الأرصدية :**

تنص هذه النظرية أن تغييرات في ميدان المدفوعات يؤدي إلي ثبات سعر الصرف بشكل عام حتى في ضل زيادة في عرض النقود , لان التغيير في رصيد ميزان المدفوعات , إتجه نحو تحقيق فائض يعني زيادة الطلب علي العملة المحلية وارتفاع سعر صرفها في الوق العملات النقدية تحدد نظرية الأرصدية أن سعر صرف عملة ما يتحدد تبعا لرصيد ميزان المدفوعات لهذه الدولة

## 10- العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف

تعد أسعار الصرف من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية . وتتأثر أسعار الصرف (ارتفاعاً أو انخفاضاً) في السوق بعوامل وظروف اقتصادية وسياسية تتقلب حسب اتجاهات التغير في المتغيرات ذات العلاقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتنقسم إلى عدة فروع وهي :

### 1 -المتغيرات النقدية

تؤثر المتغيرات النقدية والمالية على سعر الصرف وحسب ما تتبعه السياسة ولنبدأ بالعوامل النقدية ، حيث تأخذ حالتين عند الأخذ بها هما :

#### الحالة الأولى:

عند إتباع سياسة نقدية انكماشية (مقيدة)، والتي ستؤدي إلى انخفاض معدل التضخم وإلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، وهذا ما يزيد من صافي الأنفاق الأجنبي، وبالتالي يحفز على تدفق أموال الاستثمار إلى داخل البلد المعني . وتحدث زيادة في طلب المقيمين بالخارج على العملة المحلية لهذا البلد ، وذلك لشراء السلع والخدمات والأصول المالية ، مما يقود إلى تحسن سعر صرف عملته 1 .

،وبعد التوسع النقدي تنخفض معدلات الفائدة المحلية في الأجل القصير نسبة إلى المعدلات الأجنبية ، وبذلك فالقوة الشرائية تتحول في الأجل الطويل إلى البلدان الأخرى، وينخفض سعر صرف هذا البلد 2 .

#### الحالة الثانية :

أما إذا تم تبني سياسة نقدية توسعية ، حيث تأخذ اتجاهها معاكساً ، فتعمل على تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وتحرك رأس المال إلى الخارج ، وبالتالي انخفاض قيمة العملة ، التي ستقود إلى ارتفاع معدلات التضخم مما يقلل من نسبة الصادرات ويعمل على زيادة الواردات، والانخفاض في قيمة العملة سينقل جزء من أثر هذه السياسة إلى الدول الأخرى المرتبطة اقتصادياً بالبلد المعني 3

أما بالنسبة للسياسة المالية، فتميل إلى خلق آثار متعارضة على سوق الصرف الأجنبي، ولها حالتين هما:

1- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ،مصدر سبق ذكره ، ص 311 .  
2- Jon Faust and John H. Rogers , Monetary Policy's in Exchange rate Behavior .  
3- جيمس جوار تيني ، و ريجار داستروب ، الاقتصاد الكلي .

## الحالة أ : 1

عند الأخذ بسياسة مالية مقيدة مستهدفة تحقق فائض في الموازنة الحكومية ، أو تقليل العجز القائم، فتعمل هذه السياسة على انكماش وتقليل الطلب الكلي ، وانخفاض النشاط الاقتصادي، ومن ثم تقليل معدلات التضخم ، كل هذه العوامل ستخفض الواردات وتزيد الصادرات ، لأنها تعمل على انخفاض سعر صرف عملة البلد المعني

## الحالة ب: 2

أما عند التحول نحو سياسة مالية توسعية فإن فائض الموازنة الحكومية ينخفض ويحدث زيادة في عجز الموازنة ، وبسبب ذلك تلجأ إلى القروض العامة ، مما سيرفع من أسعار الفائدة الحقيقية ويحفز على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وهكذا سيقل عرض العملة للبلد المعني في سوق الصرف الأجنبي ، الأمر الذي يحسن من سعر صرفها إتجاه العملات الأخرى المعروضة

## 2 - ومن أبرزها أهم المتغيرات النقدية والمالية :

أولاً: سعر الفائدة

هناك ارتباط قائم بين سعر العملة وسعر فائدها ، فارتفاع سعر الفائدة يعتبر سبباً لقوة العملة ، وانخفاض سعر الفائدة سبباً لضعفها، وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى المرتبطة بهما، وحسب نظرية التدفقات النقدية 3 .

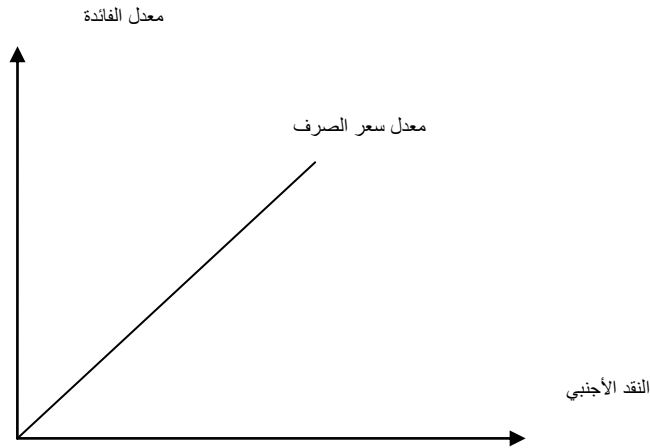
ففي حالة الزيادة بمعدلات الفائدة الحقيقية المحلية سوف تجذب رأس المال الأجنبي . مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي ، وإذا ما حصل ارتفاع في أسعار الفائدة في الأقطار الأخرى، ستحفز المستثمرين في الأمد القصير على استبدال عملتهم – أي انتقال رؤوس الأموال إلى هذه البلدان – وذلك لكسب الأرباح ، الأمر الذي سيعمل على زيادة الطلب على عملات البلد المعني

ويؤدي الارتفاع في الأسعار إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من المستثمرين وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار ، ويبدأ النمو بالانخفاض ، مما يقود إلى نتائج عكسية على قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأخرى .

1 - جيمس جوار تيني ، و ريجار داستروب ، الاقتصاد الكلي .

2- جيمس جوار تيني ، نفس المصدر السابق .

3 - رشاد العاصر ، وعليان الشريف ، المالية الدولية ، المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000 .



الشكل رقم 3 علاقة سعر الصرف بمعدل الفائدة

وبذلك نرى إن أسعار الفائدة المحلية والخارجية تؤثر في أسعار الصرف بشكل غير مباشر فالانخفاض في سعر الفائدة مع توفر الفرض الاستثمارية ، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها ، وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية، وتحسن قيمتها تجاه العملات الأخرى .

### ثانياً : معدل التضخم

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية ، ويمكن أيضاً أن يؤثر في النشاط التجاري الدولي ، وكذلك على عرض وطلب العملات المختلفة ومن ثم على أسعار الصرف 1 .

وبزيادة معدل التضخم في بلد ما ، فإن الطلب على سلع البلدان الأخرى سيزداد في هذا البلد وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية ، وبزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية سوف يزداد عرض العملة المحلية داخل الاقتصاد المعني . وفي نفس الوقت يرتفع الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف لشراء السلع الأجنبية. هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية.

أن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما أكثر مما هو الحال في الدول الأخرى، يتطلب إجراءات مالية ونقدية لهذه الدولة وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة هذه الدولة، ويحدث العكس لو إن الدولة تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى ، فذلك يتطلب إعادة رفع عملتها 2 .

1- حيدر نعمة الفرجي ، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطر المصرفية.

2- رشاد العاصر ، وعليان الشريف ، المالية الدولية ، مصدر سبق ذكره .

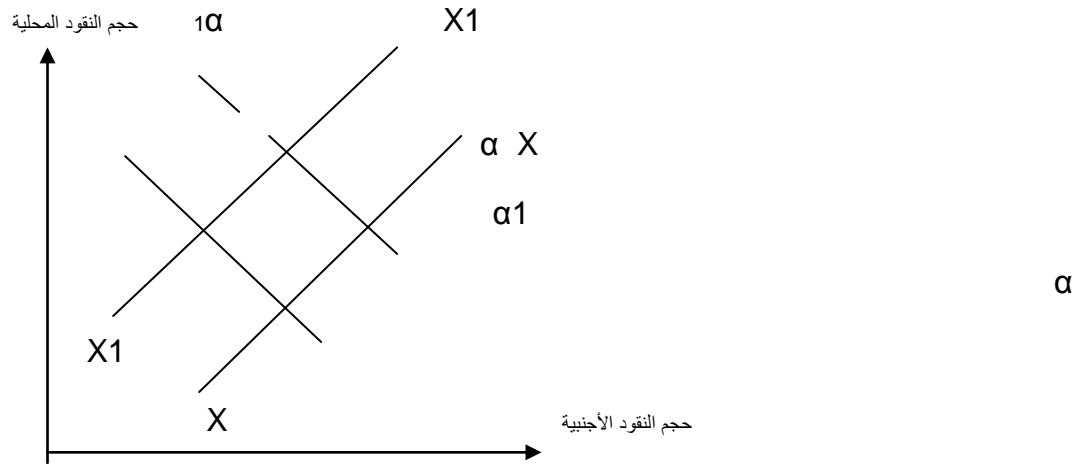
### ثالثاً: عرض النقد

عرض النقد هو عبارة عن العملة المتداولة + الودائع المصرفية بأنواعها

وتدفع الزيادة الحادة في عرض النقد إلى انخفاض سعر الصرف

وعلى الرغم من أن بعض الاقتصاديين قد يخالفون ذلك الرأي ، إلا أن العديد من المتعاملين في سوق العملات الأجنبية يعتبرون زيادة عرض النقد عملية مشابهة في آثارها لعملية التضخم إلا إذا كانت هذه الزيادة بعد مدة انكماشية حادة مع بقاء الأخرى على حالها

وما زال عدد كبير من الاقتصاديين ومنهم الأمريكي ، يرون أهمية عامل كمية النقود في التأثير في أسعار الصرف وفق النظرية الكمية التي ترى بأن ، الأساس الذي يتحدد به سعر الصرف بين العملات هو كمية النقود الموجودة في البلد 1 .



الشكل رقم 4 علاقة العرض والطلب النقود بمعدل الفائدة

(Y.Y) يمثل عرض النقود المحلية التي ينتجها نحوياً الارتفاع إلى (Y1.Y1)

(X.X) يمثل طلب علي النقود الأجنبية التي يتجه إلى الارتفاع (X1.X1)

**رابعاً : عجز الموازنة الحكومية**

يمكن أن يعد عجز الموازنة الحكومية أحد المشاكل الأكثر شيوعاً والتي تؤثر بالاستقرار الاقتصادي الكلي وخاصة في الاقتصاديات النامية ، وفي نفس الوقت يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف أما بخفض قيمة العملة (و ارتفاع سعر الصرف الأجنبي) ، أو رفع قيمة العملة المحلية (وانخفاض سعر الصرف الأجنبي) ، ويكون ذلك أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإذا زادت النفقات الحكومية على الإيرادات فسيحصل عجز في الموازنة الحكومية ويتم تمويله من خلال طريقتين:

**الطريقة الأولى:**

ويتم تمويل عجز الموازنة الحكومية من خلال الإصدار النقدي الجديد وبذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقد داخل الاقتصاد ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وارتفاع معدلات التضخم ، الأمر الذي يؤثر سلباً على الميزان التجاري للبلد المعني بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها نتيجة ارتفاع سعرها، وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية أي حصول انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف الأجنبي

**الطريقة الثانية :**

عند تزامن عجز الموازنة ، وهناك نوع من ازدهار الاستثمار والمدخرات المحلية غير كافية لتمويل العجز ، فإن الاستثمار سيرفع أسعار الفائدة بسبب الطلب على الأموال للغرض المذكور ، وفي ظل حرية حركة رؤوس الأموال ستندفق إلى هذا الاقتصاد لتلبية الاقتراض الحكومي والاستثمارات، وفي ظل تعويم سعر الصرف، فإن الأخير سينخفض وترتفع قيمة العملة المحلية .

كما يؤثر انخفاض عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف ، الذي يأخذ بالانخفاض ، وبالتالي يفترض أن تتم اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة، مما يسمح لتنامي قدرات وإمكانات الاقتصاد الوطني ، لأن استمرار العجز أو تفاقمه يعكس آثار سلبية ومؤذية للاقتصاد الوطني .

### خاتمة حول سعر الصرف

تعد أسواق الصرف الأجنبي سوق العملات النقدية يتم فيها بيع العملة المحلية والعملات المعتمدة في السلة مقابل العملات الأجنبية الأخرى بسعر صرف يتحدد وفق آليات العرض و الطلب على هذه العملة في سوق الصرف .

ويعمل تبادل العملات النقدية بين البلدان في سوق الصرف كأساس ترتكز عليه التجارة الخارجية بين الدول حيث يتم التبادل المالي لتسوية المعاملات التجارية و المالية وفق أسعار الصرف العملات النقدية و التي يحددها سوق الصرف الأجنبي حيث يتحدد سعر صرف عملة نقدية لبلد ما في هذا السوق بحجم الطلب عليها بالمقارنة مع العملات الأجنبية الأخرى .

يعبر سعر الصرف على القدرة الشرائية للعملة و هذا يعكس حجم العرض و الطلب على هذه العملة في سوق الصرف الأجنبي كما يعكس سعر الصرف و حجم الطلب على العملة المكانية الاقتصادية لأي دولة .



## مقدمة حول ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو الرصيد الاقتصادي الوطني يسجل فيه مجموع الأرصدة المالية الداخلة و الخارجة من البلاد يسجل فيه من جانب الدائن جميع المداخل المتحصل عليها في التعاملات الاقتصادية الخارجية ، ومن جانب الدائن يسجل فيه المخرجات المالية الناتجة عن المعاملات الاقتصادية مع الخارج .

الحصيلة الناتجة عن الفرق بين الدائن و المدين لميزان المدفوعات اما إن تكون فائض أو عجز و هي تمثل رصيد الميزان التجاري لدولة في معاملاتها المالية والتجارية مع الخارج ، ان رصيد الميزان المدفوعات يعد مقياس الأساسي للتعرف علي قوة الجهاز القطاع الصناعي و التجاري لأي دولة ، ولان ميزان المدفوعات يدرس حسب رصيد الدولة لجميع معاملاتها المالية سواء الأموال الداخلية لدولة أو الخارجية منها يعد الوسيلة المناسبة لتحقيق الربحية الاقتصادية أي دولة بشكل دوري لكونه يجمع جانب الخصوم وهي الأموال الخارجة مثل الواردات ، تحويلات المالية وجانب الأصول مثل الصادرات والتحويلات المالية الآتية من الخارج .

**1 - تعاريف حول ميزان المدفوعات:****تعريف ميزان المدفوعات:**

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة 1 .

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان محاسبي شامل يحتوي علي قسمين من جانب الأموال وجانب الخصوم , يجمع كل المعاملات المالية بين الداخل والخارج ويتم ساب هذه البيانات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .

- إن الاختلال في ميزان المدفوعات يتم بإجراءات تصحيحية لإعادة التوازن.
- فترة زمنية لميزان المدفوعات يمكن أن تكون أقل من سنة مثل ثلاثي وهو المطبق في الولايات م أ .
- المعاملات المالية تشمل جميع مقيمين في داخل المؤسسات , البنوك , أشخاص والمقيمين في الخارج من مؤسسات وأشخاص وبنوك التابعين لدولة .
- يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط .
- يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين فالمقيمون هم الأفراد أو المؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسيتهم مثل وجود شخص أجنبي بينهم يقيم في الجزائر بصفة دائمة ويمارس نشاط اقتصادي مع الدول الأجنبية في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءا لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها. أما غير المقيمين فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة مثل السائحين والدبلوماسيين وقوات الأمم المتحدة والهجرة للعمالة، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان المدفوعات الدولة التي ينتمون إليها وجاءوا منها فالسائح الإنجليزي في الجزائر هو مقيم بالنسبة لبريطانيا وغير مقيم بالنسبة للجزائر.
- إن ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج .

1 د. عبد المطلب عبد الحميد، السياسيات الاقتصادية "على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية

## 2 - أهمية ميزان المدفوعات : 1

يحضى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.
  - مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد.
  - تعتبر بيانات ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
  - يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف.
  - يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.
  - وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقروض أو مقترض دولي، والتغير في احتياطاته من الذهب، والعملات الأجنبية.
- كذلك لميزان المدفوعات أهمية كبيرة في تغيير الوضع الاقتصادي للبلاد فهو يبين حالة العجز أو حالة الفائض ومن خلاله يتم التعرف على القطاعات الاقتصادية المساهمة في تمويل ميزان المدفوعات والقطاعات الاقتصادية التي تعاني عجز ومن أهم المعطيات الاقتصادية التي يمكن استخراجها من ميزان المدفوعات .

- التعرف لي مدي التوازن الاقتصادي في البلاد والقطاعات الاقتصادية المساهمة في الفائض المتسببة في العجز .
- يعتبر ميزان المدفوعات المؤشر الاقتصادي الأكثر قوة للتعرف علي اقتصاد الدول .
- التعرف علي المبادلات المالية حسب حجمها ومصدرها من وال الخارج .
- هو بيان شامل لكل المعطيات الاقتصادية الخارجية لدولة .
- التعرف علي نوعية اقتصاد البلاد من خلال قياس مدي مساهمة أي قطاع اقتصادي في الموازنات الخارجية لهذه الدولة .

## 3 - مصادر ميزان المدفوعات :

- البيانات اللازمة لانجاز ميزان المدفوعات يتم الحصول عليها من مختلف الدوائر الحكومية التي لها علاقة رئيسية بالاقتصاد الوطني مثل :
- الجمارك : وهي المصدر الرئيسي للتعرف علي حجم الصادرات والواردات مثل سلع وخدمات حيث تعطي أرقام تفصيلية عن المعاملات المالية مع الخارج .
- البنك المركزي: يعطي البنك المركزي حجم الأصول المالية من عملات أجنبية والذهب فبالإضافة إلي رؤوس الأموال الأجنبية المصدرة والمستوردة ومقدمة بالعملات الأجنبية.

**مصلحة الضرائب :** يتم الحصول على حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج من مصلحة الضرائب وذلك بشكل تفصيلي حسب أنواعها وأحجامها وعائداتها .

**دوائر حكومية أخرى :** وهي الدوائر الحكومية المسؤولة على مراقبة دخول وخروج الأشخاص والأموال وكذلك التحويلات المالية المختلفة لهؤلاء الأشخاص .

#### **4 - الهيكل التنظيمي لميزان المدفوعات :**

ميزان المدفوعات هو بيان اقتصادي شامل ينتمي كل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج هذه الدولة وذلك خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة وبالتالي ميزان المدفوعات يحصر كل المعاملات الاقتصادية من تصدير واستيراد وتحويلات مالية إلى الخارج ومختلف الأرقام بجدول اقتصادي .

ويقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى جانبين :

الجانب الأيمن في حين الجانب الآخر الجانب المدين الجانب الأيسر يضم الدائن كافة المعاملات الاقتصادية المدونة في الجانب المدين لميزان المدفوعات 1 .

و الجانب الأيسر و يضم كل المعاملات الاقتصادية التي تلزم البلد بالقيام بمدفوعات إلى بقية العالم و تبيين الكيفية التي يستفيد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية و يسمى الجانب المدين .

و يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى عدة موازن مستقلة تجمع كل منها نوعا مميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة. و بدون هذا التقسيم إلى موازين فرعية لن يكون لميزان المدفوعات أية فائدة في دراسة الوضعية الاقتصادية الدولية للبلد .

1 د سامي عفيفي حاتم التجارة الخارجية بين التنظيم و التنضير ، الدار المصرية اللبنانية 1994 .

الجدول رقم 1 : هيكل ميزان المدفوعات

المدين (خصوم)	الدائن(أصول)	بيانات ميزان المدفوعات
		1-سلع والخدمات - سلع - الذهب - نقل - والتأمين - استثمارات - السفريات إلى الخارج - أعمال حكومية - متنوعات أخرى 2-الهبات والتعويضات - الخاصة - العامة 3-رأس المال والذهب - القطاع الخاص - التزامات طويلة الأجل - التزامات قصيرة الأجل
		- الأصول طويلة الأجل - الأصول قصيرة الأجل - القطاع الرسمي والبنوك - الالتزامات طويلة الأجل - الالتزامات قصيرة الأجل - الأصول طويلة الأجل - الأصول قصيرة الأجل - الذهب النقدي - السهو والخطأ

شرح أصول ميزان المدفوعات : يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من البنود تشمل جميع الأصول ( الدائن ) و الخصوم ( المدين )

1- السلع: سجل هذا البيان عمليات بيع وشراء السلع بين المقيمين وغير المقيمين ويتم تقييدها كدائن والمدين وهي تشمل الاستيراد وتصدير السلع .

2- الذهب الغير نقدي: وهو مشتريات والسبائك الذهبية والتي تصل نسب الذهب فيها 80% .

- 3- **النقل** : وهو قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي وكذلك مستحقات الشحن .
- 4- **التأمين** : وهو التأمين المفروض من الداخل والخارج المتعلق بالاستثمارات الأجنبية والوطنية في الداخل والخارج وكذلك التأمين علي السلع والخدمات والأشخاص .
- 5- **الاستثمارات** : هي عوائد الاستثمارات الأجنبية في الداخل وعوائد الاستثمارات الوطنية في الخارج .
- 6- **السفریات إلى الخارج** : وهي مصاريف الأجانب من سائح أو طلية وكذا مصاريف المواطنين في الخارج .
- 7- **أعمال الحكومة** : تشمل نفقات وإستيرادات الحكومة مثل النفقات الدبلوماسية والمساهمات في المنظمات الدولية ونفقات الخاصة بالجيش من الخارج .
- 8- **متنوعات أخرى** : أحور المواطنين في الخارج والأجانب المواطنين في الداخل وكذلك تشمل المعاشات والعملات التجارية وخدمات الاتصالات.
- 9- **الهبات الخاصة** : وهي نفقات الأفراد والمنظمات الدولية سواء كانت نقدية أو عينية.
- 10- **الهبات العامة** : وهي التعويضات الحكومية وكذلك هبات حكومية من سلع وخدمات ...
- 11- **رأس مال طويلة الأجل للقطاع الخاص** : تشمل التغيرات طويلة الأجل علي الأصول المالية والتي تشمل الاستثمارات المباشرة وحقوق المالية للمقيمين بالدول .
- 12- **التزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص** : ويشمل القروض البنكية وديون التجارية والودائع في البنوك الأجنبية والحقوق التجارية .
- 13- **التزامات طويلة الأجل للقطاع العام** : تشمل التغيرات العام طويلة الأجل للقطاع العام تشمل التغيرات طويلة الأجل المستحقة للقطاع الحكومي مثل الاستثمارات الحكومية المباشرة وسندات الخزينة .
- 14- **التزامات قصيرة الأجل للقطاع العام**: هي الالتزامات الحكومية من والي الخارج مثل قروض البنكية وأدوات الخزينة ومنح الهبات الحكومية .
- 15- **أصول طويلة الأجل للقطاع العام** : التزامات حكومية وسندات الخزينة والاستثمارات المباشرة الحكومية
- 16- **أصول قصيرة الأجل للقطاع العام** : التغيرات الطارئة علي الأرصدة الحكومية في الخارج
- 17- **الذهب النقدي** : وهي التغيرات علي أرصدة الذهب للقطاع الحكومي والبنوك وهذه التغيرات نتيجة لعمليات اقتصادية للجنة رسمية داخلية .

18- **السهو والخطأ:** هي الموازنات التي تصحح اختلال التوازن العمليات المعاكسة بين الدائن والمدين , لأن من الصعب إحداث توازن كل الأرصدة البيانات وأن تكون المعلومات والإحصائيات غير كاملة رغم المجهودات الإحصائية.

### - عناصر ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من المجموعة من العناصر الاقتصادية والتي تدخل في حسابات بيانات ميزان المدفوعات.

- الميزان التجاري : وهو يشمل الصادرات والواردات من سلع وخدمات .
- ميزان العمليات الجارية : وهي العمليات المالية التي تضم السلع والخدمات والهيئات .
- ميزان التحويلات : وهي التحويلات الرأسمالية والتحويلات من جانب واحد.
- ميزان العمليات الجارية : يشمل التغير في رصيد الدولة من مديونية جانب الدائن والمدين.
- الحسابات النقدية: يشمل الذهب النقدي وحسابات قصيرة الأجل.
- الإيرادات والمدفوعات : هي إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلي الخارج.
- التسويات الرسمية : وهي حساب الرأسمال الرسمي وهو الفرق بين حسابات القطاع الرسمي الأجنبي وحساب القطاع الوطني من أصول المالية .

### 5 - المؤشرات الاقتصادية المستخرجة من ميزان المدفوعات

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشرات الاقتصادية التي تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا.

#### 1. علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي

X: الصادرات من السلع

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$C + I$ : تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots\dots\dots(3)$$

حيث:

$Y - EL$ : تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$ : يمثل رصيد الميزان التجاري

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ( $Y - EL > 0$ ) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ( $X - M > 0$ ).

## 2. معدل التغطية (TC)

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع .

$$TC = (X/M) \times 100 \dots\dots\dots(4)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

## 3. معدل التبعية (TD)

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \dots\dots\dots(5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

## 4. معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \dots\dots\dots(6)$$



وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

### 5 - معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الأجل ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \dots\dots\dots(7)$$

### 6 - توازن ميزان المدفوعات :

توازن ميزان المدفوعات هو الحالة المثالية المرغوب بها في اغلب دول العالم إلا أن واقع الاقتصاديات العالمية التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يعني توازن عناصر ميزان المدفوعات بين رصيد الدائن والمدين وبالتالي تكون هناك فائض أو عجز لهذه العناصر وهناك نوعين من التوازن لميزان المدفوعات التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي .

#### 1 - التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات: 1

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من الصعب أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنا بين الجانب الدائن والمدين.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لا بد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضا فإن حساب رأس المال يحقق عجز بنفس القيمة وحتمية التوازن الحسابي ما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج "رصيد الميزان التجاري + ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال".

#### 2 - التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنود الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات:

1 د.سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق .

**النوع الأول : 1**

ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ( ... وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بفرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط).

**النوع الثاني:**

ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة ( وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية ) .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعتبر ميزان المدفوعات مختلا، وللاختلال صورتان هما:

**الفائض:** وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

**العجز:** وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلبى في غير صالح الدولة.

**7 - التوازنات عناصر ميزان المدفوعات****1 - الميزان التجاري :**

الميزان التجاري والذي يشمل عمليات البيع والشراء السلع والخدمات من والى الخارج حيث تسجل عمليات المتعلقة بالصادرات والواردات والتي تتضمن جميع مشتريات ومبيعات من سلع وخدمات تفوق الخط أما العمليات التحول وهي تعيد قيمة الواردات والصادرات تسجل تحت الخط

**توازن الميزان التجاري :**

يتوازن الميزان التجاري عند تعادل الواردات الحقيقية مع الاستخدامات الحقيقية حيث تشمل الواردات إجمالي الناتج المحلي والواردات أما الاستخدامات الحقيقية فتشمل الاستهلاك الداخلي والاستثمار الداخلي الإجمالي والصادرات وذلك وفق المعادلة التالية :

1 د.سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق .

**2 - توازن الحساب الخارجي لميزان التجاري :  $X+S+C = P+M$** 

التوازن الخارجي للميزان التجاري يعني توازن الموارد والتي تمثل التدفقات الخارجية المالية مع الاستخدامات والتي تمثل التدفقات المالية الي الخارج حيث تشمل الموارد واردات +النفقات الجارية .

أما الاستخدامات فتشمل صادرات +المتحصلات الجارية وواردات رؤوس الأموال والصادرات من الذهب النقدي .

**3 - ميزان المدفوعات الجارية :**

يشمل ميزان المدفوعات الجارية مجموعتين من حسابات المعاملات الجارية وحسابات المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي .

يسجل في الحساب الأول التدفقات المناظرة للاستخدامات و الموارد التي لا تتوفر مباشرة في الأصول الموجودة في الخارج ، أي المعاملات المتعلقة بالسلع و الخدمات و دخول الاستثمارات و التحويلات الجارية ، أما الحساب الثاني فيسجل فيه العمليات المتعلقة برأس المال و الذهب النقدي 1 .

**توازن ميزان المدفوعات الجارية :**

توازن ميزان المدفوعات الجارية يعني تعادل رؤوس الأموال المصدرة إلي الخارج - رؤوس الأموال المستوردة مع النفقات الخارجية + المتحصلات الجارية أي توازن الميزان التجاري والذي هو الفرق بين الصادرات والواردات مع النفقات الجارية والمتحصلات الجارية .

**4 - توازن التدفقات الحقيقية لميزان المدفوعات الجارية:**

يكون هناك توازن في التدفقات الحقيقية الجارية لميزان المدفوعات في حالة استثمار جزء من المدخرات في الخارج وذلك ليكون هناك توازن بين التدفقات الحقيقية والمالية من والي الخارج أما في حالة العجز في ميزان المدفوعات الجارية الحقيقية يتم تمويله من طرف الاستثمار الأجنبي لان الاستثمارات الداخلية والخارجية لا تدخل في الدخل الإجمالي .

**8 - توازنات ميزان المدفوعات في ظل سوق الصرف:**

توازن ميزان المدفوعات في ظل مجريات سوق الصرف يتميز في هذا التوازن بثلاثة أنواع من التوازنات لميزان المدفوعات :توازن ميزان العمليات الجارية ,توازن الميزان الأساسي , وتوازن الميزان الصافي .

### 1 - توازن الميزان العمليات التلقائية :

إن التغيرات في تدفقات سعر الصرف ينتج عنه تميز بين نوعين من التدفقات التلقائية والتدفقات التعويضية حيث تشمل التدفقات التلقائية السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركات رؤوس خاصة الأموال قصيرة وطويلة الأجل أما التدفقات التعويضية والتي تخص التوازن بين الطلب والعرض في العملات الأجنبية وتشمل العروض الرسمية طويلة وقصيرة الأجل واحتياطي الذهب واحتياطي النقد الأجنبي .

### 2 - الميزان الأساسي :

إن الإيرادات والمدفوعات تعتبر عاملاً متغيراً على المدى الطويل ، فالمعاملات الرسمية تتمثل في السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية من جانب واحد ولذلك يتم تسجيله فوق الخط أما بقية المعاملات تسجل تحت الخط ، كما تشمل المعاملات الرسمية حركة رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل والسهو والخطأ.

والذهب والعملات الأجنبية الرسمية ، وهذا التقسيم يسمح بتوجيه السياسة النقدية في فترات القصيرة.

### 3 - الميزان الصافي لتسويات الرسمية:

التسويات الرسمية تشمل كل المعاملات الميزان وحركات الاحتياطات والالتزامات الرسمية ، بمعاملات الميزان وتشمل السلع والخدمات ودخول الاستثمارات الخاصة والعامّة من جانب واحد وصافي وممتلكات المتغيرة للمقيمين في الفترة القصيرة والطويلة الأجل وصافي تغيرات الحكومة وممتلكات الحكومة ما عدي تغيرات الاحتياطات وصافي التغير في أموال أجنبية قصيرة وطويلة الأجل بالإضافة إلى السهو والخطأ .

أما رصيد الاحتياطات والالتزامات الرسمية أي زيادة و نقص الاحتياطات يعتبر وسيلة مناسبة لقياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات إلا أنه يعاب على هذا الأسلوب أنه يعتبر بعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل من مدفوعات التسوية أيضاً ، السلطات النقدية تتصرف في جزء من احتياطاتها الرسمية بالإقراض لدولة أو دولة أخرى أو بالبيع للبنوك التجارية ولا يكون الهدف من ذلك تسوية مدفوعاتها وإنما السيولة الداخلية 1 .

1 محمود يونس ، نفس المرجع السابق

## 9 - أسباب و العوامل الاختلال في ميزان المدفوعات

### 1 - العوامل و الأسباب في الاختلال ميزان المدفوعات 1 :

قد يحدث أن تمر الدول بظروف معينة من شأنها إحداث الاختلال في موازين مدفوعاتها، سواء في صورة عجز أو فائض، وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها ومن بينها:

- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل التدهور المفاجئ في النسب التبادل الدولي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كليهما معا.
  - عوامل يمكن توقعها أو التنبؤ بها، ومعالجتها عن طريق التدخل الحكومي والسياسات المالية والنقدية كالتضخم والانكماش وانتقالها من دولة إلى أخرى.
  - إقدام الدول السائرة في طريق النمو على استيراد الآلات والتجهيزات وغيرها من السلع والخدمات المختلفة حيث تقوم بتمويلها بقروض طويلة الأجل معقودة مسبقا.
  - أسعار الصرف الأجنبية، حيث أنها تربط بين مختلف مستويات الائتمان في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف مرتفعا بالمقارنة مع الأثمان السائدة، فإننا سنقع في عجز في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا كان سعر الصرف منخفضا بالمقارنة مع الأثمان السائدة فإننا سنقع في حالة فائض.
  - التغير في الظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد القومي، وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية .
- و هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال التوازن في ميزان المدفوعات ومن أهمها :

#### 1 - الأسباب المتعلقة بسعر الصرف :

هناك تأثير كبير في سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات لان سعر الصرف للعملة إذا كان كبير من قيمته الحقيقية يؤدي إلى اختلال في توازن ميزان المدفوعات حيث يعمل رفع سعر الصرف إلى الزيادة في أسعار السلع المحلية وهذا ينتج عنه انخفاض الصادرات أي لطلب الخارجي .

#### 2 - الأسباب الهيكلية :

الهيكلية لاقتصادية خاصة المتعلقة بالجهاز الإنتاجي ، حيث يركز الهيكل الاقتصادي لبعض الدول علي إنتاج نوعين أو نوع من السلع خاصة في الدول النامية مثل المحروقات ، المعادن ، الزراعة وهذا يجعل صادرات هذه الدول مرتبطة بالسوق الخارجية وتقلبات الأسعار مما يضعف صادرات هذه الدول في حالة انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض مداخيلها من العملة الأجنبية وهذا يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات.

1 د.زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعية الجديدة، 2004 .

### 3- الأسباب الدورية :

يمتاز النظام الرأسمال بأزمات دورية يؤدي في أغلب الأحيان إلى انكماش اقتصادي وما يصحبه من ركود في الإنتاج وانخفاض الدخل وزيادة الأسعار مثل أزمة (2008 الو.م.أ) وأزمة (2011 في أوروبا) وهذا يؤدي إلى تراجع صادرات هذه الدولة الرأسمالية الكبيرة وبالتالي يحدث اختلال في توازن ميزان المدفوعات إلا أن قدرة النظام الرأسمالي خاصة في الدول الصناعية على استعادة قدرتها التنافسية والاقتصادية وبالتالي عودة توازن في ميزان المدفوعات.

### 4- الأسباب المؤقتة :

وهي الأسباب التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها مثل الكوارث الطبيعية , الحروب فهذه الأسباب تؤثر على الصادرات نحو الانخفاض وتحول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج مما ينتج عنه اختلال في ميزان المدفوعات نحو العجز .

## 2 - أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات 1 :

### 1 - الاختلال العارض أو العشوائي

هذا النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن لاقتصادي الخارجي، ونتيجة للظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية، الزلازل أو الحروب ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول مع زوال الأسباب المؤدية إليه.

### 2 - الاختلال الموسمي

وهو النوع من التقلبات القصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة، ومثال على ذلك تصدير المحاصيل الزراعية وهذا النوع من الاختلال يتم إزالته على مدار السنة، حيث أن زيادة صادرات في فترة معينة يمكنها تعويض النقصان في فترة أخرى من السنة.

### 3 - الاختلال الدوري

وهو ذلك النوع من الاختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها اقتصاديات السوق، وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى دولة الأخرى، ومعنى ذلك أن الرخاء الاقتصادي الذي يشهده إحدى الدول اقتصاديات السوق، تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي، وبالتالي زيادة الإنفاق يرافقه زيادة في الطلب الكلي وعندئذ تزيد وارداته بالمقابل، مثلاً الدول النامية لم تبدأ بعد في هذه الحالة أي لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور، وهكذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات لهذا القطر، بمقابل حدوث فائض محتمل لدى موازين المدفوعات مثل هذه الدول المتخلفة، وبالتالي إحداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلفة للدول

1 د.سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم"الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية ، 1994 .

#### 4 - الاختلال الهيكلي

وهو النوع من الاختلال الذي يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال يظل طاغيا على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغيير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي، ويمكن إرجاع هذا النوع من الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات إلى أحد العوامل التالية:

- التغيير في هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر، ومثال على ذلك التحول الطلب الدولي من الفحم إلى البترول.
- التغييرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي بالتالي إلى اختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول، فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدي إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات.
- ارتفاع مستويات الدخول لإحدى الدول كما هو الحادث في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك الأمر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات، وهذا يؤدي بدوره إلى إحداث اختلال في ميزان المدفوعات.
- حدوث تغيير في الأصول التي تمتلكها إحدى الدول في العالم الخارجي الأمر الذي يصاحبه تغيير العائد الذي تحصل عليه الدولة من العالم الخارجي.

#### 5 - الاختلال التجاري

يخص هذا النوع من الاختلال لميزان المدفوعات لميزان التجارة الخارجية والمتعلقة بالواردات والصادرات نتيجة اختلال بين الصادرات والواردات لزيادة تكاليف الإنتاج في الداخل وارتفاع أسعار المواد الأولية مقابل زيادة في الطلب على الواردات .

#### 10 - طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك عدة طرق لإعادة التوازن لميزان المدفوعات منها :

##### 1 - طريقة تحويل الإنفاق العام إلى السلع المحلية :

تتركز هذه الطريقة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات على رصيد الميزان التجاري إذا يعتبر عنصر الميزان التجاري الأداة الوحيدة في هذا المنهج من الإصلاح حيث أن تحسين في الميزان التجاري وتحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية يؤدي إلى تخفيض الواردات وذلك بتوازن بين مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مع مرونة الطلب الداخلي على الواردات حيث يكون مجموع المرنتين يساوي الواحد ، وذلك بانتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض المطلوب معالجته.

## 2- طريقة تغيير سياسة المالية والنقدية:

- **الطريقة المالية** : يتركز هذا الإصلاح علي الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تغيير الإنفاق وتعديل مستوي الأسعار العامة وذلك لتأثير علي الطلب الفعال وبالتالي تغيير في ميزان المدفوعات .

ولان السياسة المالية تهتم بسوق السلع والخدمات فإن تغيير الإنفاق نحو تغيير الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي وهذا يشجع الصادرات وذلك مع ثبات الأسعار أما في حالة الفائض فيتوجه الإنفاق إلي سياسة انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الكلي .

- **الطريقة النقدية** : تكون السياسة النقدية في هذا النهج الدور الأساسي وذلك عن طريق السوق النقدية بالتوازن بين الطلب علي النقود وعرض النقود لان الاختلال في ميزان المدفوعات يعني بطريقة نقدية عدم وجود توازن بين الطلب علي النقود والعرض علي النقود فإذا كان هناك فائض في عرض النقود يتوجه النفاق إلي شراء الأصول وبيع الخدمات الأجنبية أما في حالة نقص في عرض النقود فإنه ينتج عنه زيادة في بيع السلع والخدمات والأصول الأجنبية إلي الخارج .

ولهذا فإن السياسة النقدية تؤثر علي المستوي العام للأسعار ومستوي الدخل الكلي وسعر الفائدة فإن التوازن في السوق النقدي من شأنه أن يؤدي إلي توازن في ميزان المدفوعات حسب منهج السياسة النقدية في معالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات في حالتين العجز والفائض.

## 3- طريقة تدخل السلطة بطريقة مباشرة :

تتدخل السلطة في حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الناتج عن قوي السوق لإعادة التوازن وذلك بتغيير الأسعار والدخل الكلي وهي سياسة عكس تثبيت الأسعار والدخل وذلك عن طريق إجراءات داخلية وخارجية مثل :

- بيع الأسهم والسندات المحلية إلي الأجانب للحصول رؤوس أموال أجنبية .
  - بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول علي نقد أجنبي .
  - استخدام الذهب والاحتياطي الخارجي.
  - اللجوء إلي قروض أجنبية .
  - الضغط علي الواردات وسياسة تجارية .
  - بيع الأصول الرسمية في المؤسسات والشركات الأجنبية إلي الأجانب .
- هذه مجموعة من الإجراءات التصحيحية تنتهجها السلطة لإعادة التوازن إلي ميزان المدفوعات .



#### 4 - طريقة فرض قيود مباشرة :

تلجأ السلطات إلي هذه السياسة التصحيحية عن طريق قيود مباشرة مثل تحديد كمية الاستيراد عن طريق نظام الحصص وهذا ما يسمح بتخفيض واردات من السلع والخدمات ويشجع الصادرات عن طريق إعفاءات جمركية لسلع موجهة نحو التصدير أما في الجانب الآخر رفع الرسوم الجمركية علي الواردات وهذا يتطلب علي الصادرات والواردات من الخدمات وكذلك تفرض قيود مباشرة علي الصرف الأجنبي وتحول الأموال إلي الخارج للحفاظ علي احتياطي الصرف الأجنبي

#### 5 - طريقة استعمال سعر الصرف 1

يرى معظم الاقتصاديين في النظام النقدي الدولي أن أغلبية الدول لا تقبل بوسائل الموازنة (التخفيض، التعويم.. الخ)، التي يقتضيها هذا النظام، إذ تعمل على التجميد أو التقليل من تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى استمرار الاختلال إضافة إلى التأثير على مستوى احتياطات الصرف والعملات الصعبة للدولة وفي حالة ما إذا كانت الدولة تعمل بنظام سعر الصرف الثابت فهناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن.

#### 5 - آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية:

(نتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد).

وتقوم على الفرضيات التالية:

- ثبات أسعار الصرف.
  - حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس.
  - حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع.
  - مرونة أسعار الصادرات والواردات.
  - مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.
  - مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.
- وتنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب، إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار، فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية.

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز، وبالتالي ينقص

1 د عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدا انخفاضا في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن.

ويميز التقليديون والتقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور .

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها غير مطابقة للواقع الاقتصادي

لحالي، كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات ، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي "كينز" بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل.

### 6 - آلية التسوية في النظرية الكينزية 1 :

(ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال).

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية .

فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.
- (وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان .

فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات).

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال .

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال .

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزء من الزيادة التي حدثت في الدخل .
- تعتمد على التحليل الساكن، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها .

## خاتمة الفصل الثاني

يعتبر ميزان المدفوعات مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاديات الخارجية وبالتالي يعبر ميزان المدفوعات عن القوة الاقتصادية ومكانها الاقتصادي في العالم ولهذا تعني الدول وتهتم بتوازن ميزان المدفوعات وتجنب العجز في هذا العدد تلجأ الدول إلي تطوير الرقابة الاقتصادية وأداء فعالية الاقتصاد الوطني والاتجاه نحو اقتصاد السوق للدخول في العولمة وذلك عن طريق التحرير الاقتصادي وزيادة المنافسة التجارية للاقتصاد وإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتكثيف وتنوع الإنتاج للمحافظة علي الأسواق الخارجية .

## مقدمة عن علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يرتبط سعر الصرف بمجموعة من العلاقات المتشعبة بميزان المدفوعات حيث يؤثر تغيير سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات .

فتقوم السلطة النقدية بالتحكم آليات و أنظمة سعر الصرف حسب الحالة الاقتصادية الكلية إلا أن العرض و الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي هو المحدد الرئيسي لسعر العملة مع العملات الأجنبية المعتمدة في السلة ، تتخذ السلطات المالية سياسة نقدية محددة التي يمكنها من خلالها التأثير على المعطيات الاقتصادية الكلية ، وهذه المعطيات الكلية تمثل بشكل رئيسي عناصر ميزان المدفوعات .

لسعر الصرف التأثير الكبير على أرصدة ميزان المدفوعات خاصة فيما يتعلق بتجارة الخارجية و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج ، وبالتالي تحديد سعر صرف العملة الوطنية سياسة نقدية بالغة الأهمية فتخفيض سعر الصرف سياسة تتبعها الدول التي تعتمد على التصدير بشكل رئيسي و هذا من أجل خفض أسعار السلع المصدرة لإيجاد أسواق خارجية و المنافسة عليها مع الدول الأخرى و كذلك يخفض سعر الصرف لجلب الاستثمار الأجنبي و التقليل من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ، فسعر الصرف له علاقة وطيدة بميزان المدفوعات نظرا لكون مكونات ميزان المدفوعات هي معاملات اقتصادية خارجية .

## 1 - نظام الرقابة على سعر الصرف

### 1 - الرقابة على الصرف :

إن الرقابة على الصرف الأجنبي هو قيام الدولة باحتكار عملية شراء الصرف الأجنبي وبيعه في سوق الصرف ، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبياً وإعادة توزيعه على مختلف طالبيه بحيث يبقى الطلب على هذا الصرف في حدود الكمية المعروضة منه ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتاً وذلك بالرغم من المغالاة فيه.

وقد ظهرت الرقابة على الصرف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية حيث طبق أول مرة في ألمانيا، وأوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية، أما في الفترة الحالية تستخدمه معظم دول العالم والذي يتم من خلال تطبيق آلياته أن تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي حسب العرض والطلب في سوق الصرف .

وان الشيء الأساسي المميز لهذا النظام هو احتكار الدولة بواسطة جهاز خاص تنشئه لهذا الغرض يطلق عليه اسم إدارة النقد ، وهذا الجهاز يختص بشراء وبيع العملات الأجنبية، بحيث يجبر كل من يحصل على نقد أجنبي بأية طريقه كانت على بيعه إلى إدارة النقد وبالسعر والشروط التي تحددها الدولة نفسها، وكذلك يجبر كل من يريد الحصول على نقد أجنبي لأي سبب كان على شراءه من الإدارة وكذلك وفق الشروط والسعر التي تحددها .

وهناك علاقة طردية بين الرقابة على الصرف الأجنبي و فاعليته، فكلما زادت الرقابة على الصرف الأجنبي كلما زادت فعاليتها، فإذا كانت السلطات النقدية محتكره لشراء النقد الأجنبي وبيعه فان ذلك سيمكنها من تحدي ليس فقط شراء وبيع هذه العملات، وإنما أيضا تحديد مجالات استخدامها، ومن له حق الحصول عليها وكذلك الدول التي يتم التعامل معها، ومن الجدير بالذكر انه يمكن في ظل الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعدداً في أسعار الصرف، فإذا ما رغبت الدولة مثلاً في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية، فأنها في هذه الحالة ستقوم ببيع العملات الأجنبي اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض بالعملة الوطنية. وقد ترغب الدولة أيضا في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الاقتصاد القومي، عندئذ فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمناً مرتفعاً من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير في حين أنها تدفع ثمناً أقل لشراء العملات المحصلة من تصدير سلع أخرى 1.

وان تعدد أسعار الصرف في ظل الرقابة على الصرف يتضمن إمكانية وجود أكثر من سوق للصرف، فتقييد حرية التعامل في النقد الأجنبي، ووجود حدود على الكمية التي يمكن أن يحصل عليها أي شخص، إنما يؤدي إلى ظهور ما يسمى السوق السوداء والتي يكون فيها سعر الصرف أعلى من سعر الصرف التوازني، أما إذا لجأت الدولة أيضا إلى رفع سعر الصرف بالنسبة لبعض

1 - محمد عبد المنعم واحمد مزيد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية .

أنواع المعاملات بهدف تشجيع الكميات المعروضة من العملات الأجنبية ، والحد من الطلب عليها في الوقت ذاته، فانه ذلك يؤدي إلى ما يطلق عليه السوق الموازنة وسعر الصرف في هذه السوق يقع بين السعر الرسمي وسعر التوازن ويسمى السعر التشجيعي .

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تقوم السلطات بخفض الواردات عن طريق تحديد كمية العملات الأجنبية التي يتم استخدامها في الاتفاق مع الواردات حيث يتم استخدام حجم معين من احتياطي الصرف الأجنبي لتلبية الطلب الداخلي علي الواردات , يتطلب تطبيق الرقابة علي الصرف قيام السلطات النقدية بحساب كمية العملات الأجنبية والمتحصل عليها عن طريق الصادرات في تحويلات المالية إلي الداخل وإيراد الاستثمارات الخارجية يتم تقدير حجم الإنفاق علي الواردات لي حدود حجم معين من العملات الأجنبية ويتميز الرقابة علي الصرف ب:

- يتطلب تنظيم إداري متقدم لتمكين من الرقابة علي سوق الصرف وحركة رأس المال .
- يؤدي إلي حضور أسواق أسعار صرف موازية .
- لا يحتاج إلي تغيير في سعر الصرف .
- إجبار المتعاملين الاقتصاديين علي بيع عملاتهم إلى البنك المركزي .

## 2- أهداف نظام الرقابة على سعر الصرف

المحافظة على قيمة مرتفعه للعملة الوطنية وذلك بتعيين الكمية المحدودة المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة عليها مما يسمح بالإبقاء على سعر صرف مرتفع للعملة الوطنية، وتعتمد الدولة في مواجهة هذا السعر المرتفع للعملة الوطنية على احتكارها للبيع للنقد الأجنبي من اجل تحقيق التوازن في مدفوعاتها الخارجية وذلك بدلاً من ترك هذا التوازن يتحقق عن طريق انخفاض كبير في سعر صرف العملة الوطنية كما ستكون عليه الحال في ظل نظام حرية الصرف.

- منع خروج رؤوس الأموال من الدولة الأمر الذي يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية، وقد كان هذا الهدف من بين الأهداف الرئيسية لغرض الرقابة على الصرف في ألمانيا والأرجنتين وبعض الدول الأخرى خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، وتعدّ الرقابة على الصرف الأجنبي أداة فعالة في هذه الحالة لمكافحة الحركات المفاجئة لرؤوس الأموال لان رفض السلطات النقدية في الدولة أن تبيع النقد الأجنبي لهذا الغرض إنما يعني سد الطريق القانونية الوحيد التي تتمكن بواسطتها رؤوس الأموال من الخروج من الدولة .

- من أهداف الرقابة على الصرف وخاصة في الدول النامية، الحد من الواردات غير الضرورية التي تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تسهم في تنمية الاقتصاد القومي ، مثل السلع الكمالية والاستهلاكية والمعمرة، وفي هذه الحالة يوجه الصرف الأجنبي الذي تحصل عليه الدولة إلى استيراد رؤوس الأموال الإنتاجية والمواد اللازمة لا استهلاك الصناعة الوطنية.

- ومن بين أهداف الرقابة على الصرف، وعلى الأخص في حالة ألمانيا النازية في الثلاثينيات من القرن الماضي، التمييز في المعاملة ما بين مختلف الدول وذلك وفقاً للاتجاه السياسي للدولة، فقد استخدمت ألمانيا الرقابة على الصرف من أجل ربط اقتصاديات دول أوروبا الوسطى ودول الدانوب بالاقتصاد الألماني وذلك تمهيداً لتوسيعها السياسي فيها.
- كذلك قد يكون الهدف من الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزانة الدولة فالفرق بين سعر شراء النقد الأجنبي أو متوسط أسعار شرائه وسعر بيعه ومتوسط أسعار بيعه هو سعر إيجابي غالباً، وهو يذهب إلى خزانة الدولة كإيرادها، وقد اتبعت كل من الأرجنتين وشيلي\* نظام الرقابة على الصرف من أجل تحقيق هذا الهدف وذلك من بين أهداف أخرى .
- وان الهدف الأخير من الرقابة على الصرف الأجنبي هو تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسديد ديونها الخارجية الباهظة ، إذ أنها تتمكن بهذا من الحصول على ما يلزمها من نقد أجنبي بسعر منخفض، ولو انه يلاحظ أن الدولة تستطيع دائماً أن ترفع ما يلزم من نقد وطني في مقابل حصولها على ما تحتاجه من نقد أجنبي.

### 3- تأثير نظام الرقابة

#### 1- تأثير الرقابة على الصرف في التجارة الخارجية :

يؤدي تطبيق نظام الرقابة على الصرف إلى عرقلة التجارة الخارجية لكونه يحدد حجم الأموال التي تنفق على الصادرات وبالتالي لا تخضع التجارة الخارجية إلى الصرف والطلب نظراً لتحديد حجم الطلب الداخلي على السلع والخدمات الأجنبية الاستمرار في تطبيق الرقابة على الصرف وتحديد الواردات بعيداً عن العرض والطلب يؤدي إلى انكماش اقتصادي وخفض معدلات النمو الاقتصادي وحدث خلل في العرض والطلب في السوق الداخلية وعدم استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الضغط على الإنتاج المحلي ، ما ينتج عنه من إعادة تخصيصية وتوزيعية .

#### 2- تأثير نظام الرقابة على الصرف على الاستثمار الأجنبي :

تطبيق نظام الرقابة على الصرف يعني الحد من حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهذا يعرقل الاستثمارات الأجنبية في الداخل نظراً لتخوف المستثمر الأجنبي من عرقلة تحويلاته المالية إلى الخارج الخاصة بالأرباح ورأس المال وبالتالي يكون تأثير نظام الرقابة على سعر الصرف سلبياً لما يحتويه من إجراءات تحد من حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول ، أما غرض الاستثمار في الخارج والتي يرغب المستثمرين المحليين القيام بها تكون محدودة في نظام الرقابة على الصرف وهذا يؤدي إلى زيادة السعر الاسمي للعملة ونقص التعامل معها ويكون عملة محلية غير مرغوب فيها من طرف العملاء الاقتصاديين مما يترتب عليه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي .



**2- تعديل سعر الصرف وتأثيره على ميزان المدفوعات :**

التغير في سعر الصرف ينعكس علي عناصر ميزان المدفوعات خاصة فيما يخص الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال , فإن توجيه سعر الصرف إلي الانخفاض يؤدي إلي تخفيض العمليات الجارية لميزان المدفوعات وبالتالي تكون الدراسة الدقيقة لنتائج تخفيض سعر الصرف وتجنب تأثيرا سلبية .

كذلك فإن رفع سعر الصرف وما ينتج عنه من سلبيات علي الاقتصاد فإن الدراسة لتعديل سعر الصرف يجب أن تكون تحليلية ومعقدة لمختلف جوانب السلبية وعليه يكون المقارنة النسبية لسلبيات تعديل سعر الصرف للتعرف علي اتجاه التعديل .

يؤثر التغير في سعر الصرف علي ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الميزان التجاري أي حجم التجارة الخارجية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره على حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج خاصة فيما يتعلق ب الاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي ، لذلك فإن عدداً كبيراً من الدول يولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتهم النقدية .

يستخدم عدد كبير من الدول النامية سياسات سعر الصرف ضمن برامجهم الاصطلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتهم 1 .

ولتأثير سعر الصرف جانبان

**الجانب الأول:** بالنسبة للدول التي تطبق نظام حرية التحويل فيما يتعلق بمعاملات الحساب الرأسمالي ، ستساعد الزيادات غير المتوقعة في أسعار الفائدة المحلية مع ثبات أسعار الفائدة في دول أخرى على تحقيق صافي تدفقات رأسمالية إلى الداخل وإذا لم يكن سعر الصرف ثابتاً ، فإن العملة المحلية ترتفع قيمتها لإعادة ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى التوازن وكلما زاد تحرير أسواق رأس المال ، واقتربت الأصول المالية المحلية من كونها بدائل للأصول الأجنبية كلما كان الارتفاع في قيمة العملة كبيراً .

**الجانب الثاني :** يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ، ويؤدي انخفاض أسعار الواردات من السلع التامة الصنع إلى تخفيض أسعار المستهلكين بشكل مباشر كما أن انخفاض أسعار المدخلات المستوردة والسلع الوسيطة يؤدي إلى خفض أسعار المستهلكين بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال ما يحدثه ذلك من تخفيض في تكاليف السلع والخدمات المنتجة محلياً ، من المحتمل أن يكون ارتفاع معين في أسعار فائدة البنك المركزي أكثر قدرة على خفض معدل التضخم .

1 توفيق الصادق نفس المرجع السابق

- تنعكس التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية للبنك المركزي بشكل تام على تغيرات أسعار الفائدة الأخرى في الاقتصاد ، ويزداد احتمال حدوث ذلك كلما كان النظام المالي أكثر انفتاحاً وتنافسية وكلما كانت التعاقدات المالية مبنية على أساس فائدة معومة وليست ثابتة أي تتغير أسعار الفائدة مع تغير أسعار فائدة البنك المركزي .
- يتسم طلب المقيمين على صافي الالتزامات المحلية والطلب الأجنبي على الأصول المحلية بالحساسية للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة .
- تكون نسبة الالتزامات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة وينبغي زيادة هذه النسبة مع التحرير المالي ، ومن ناحية أخرى يؤدي التحرير المالي إلى زيادة الأصول المالية ومع ذلك أثبتت خبرات عدد من الاقتصاديات المتقدمة أن الفاء الرقابة الكمية يؤدي إلى زيادة الالتزامات مقارنة بالأصول .
- كما أن تجاوز الالتزامات المالية الأصول على مستوى الدول أو القطاعات وهو ما يعني تحقيق تأثير سلبي وليس ايجابياً على الدخل فعلى سبيل المثال ينبغي أن يحدث تقييد السياسة النقدية اثر اكبر في خفض أسعار سلع التجزئة عنه بالنسبة للسلع الاستثمارية ، إذا كان صافي المديونية بأسعار الفائدة المعومة على القطاع العائلي أكبر من مثيله المتحقق على المشروعات
- تؤدي الزيادة في أسعار فائدة البنك المركزي اثر سريع في خفض معدل التضخم وبما يؤدي إلى خسائر اقل في الناتج على المدى القصير إذ تكون توقعات الأجور والأسعار أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية والمعروض النقدي وتزداد هذه الحساسية مع زيادة مصداقية السياسات حيث تقل التوقعات بشأن حدوث تغيرات عكسية سريعة في أسعار الفائدة .
- تتسم الأجور بالحساسية تجاه انخفاض مستويات الناتج والتوظيف وتزداد هذه الحساسية أساساً من خلال زيادة مرونة في سوق العمل .
- تتسم الأسعار المحلية بالحساسية للتغيرات في سعر الصرف ويعتمد ذلك على أسعار الواردات التي تتغير مع سعر الصرف وبالتالي على عدم تغيير الهوامش الربحية من قبل المصدرين الأجانب ، وكذلك على تأثير التغيرات في أسعار الواردات على الأسعار المحلية وتزداد هذه الحساسية عندما تمثل الواردات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي مثلما يحدث في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة بخلاف الاقتصاديات الكبيرة المغلقة .
- في ضوء ما سبق تعد آلية انتقال اثر السياسة النقدية مسألة معقدة للغاية وبالتالي تستخدم البنوك المركزية أهدافاً متوسطة تسترشد بها في قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية وتتنبئ البنوك المركزية نوعان من الإستراتيجية العامة للسيطرة على معدل التضخم عند استخدامها لأدوات السياسة النقدية
- الأولى بناء السياسة النقدية بصورة غير مباشرة على هدف وسيط كالنمو في احد الإجماليات النقدية المعنية ، أو في سعر الصرف وهنا يقوم البنك المركزي بتغيير أداة السياسة ليوجه نمو النقود / الائتمان أو سعر الصرف نحو مستواه المستهدف كما اشرنا سابقاً ومن المفترض ضمناً وجود علاقة يمكن التنبؤ بها بين الهدف الوسيط ومعدل التضخم المستقبلي ويتم التعبير عن الهدف النهائي للتضخم بصفة عامة مثل التضخم منخفض .
- يحد تعديل سعر الصرف أخذ السياسات التصحيحية لإعادة التوازن الاقتصادي وذلك باعتماد علي مجموعة من السياسات نقدية والمالية والاقتصادية .

### 3- تخفيض سعر الصرف و آثاره الاقتصادية

في حالة ارتفاع أسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم يكون تخفيض سعر الصرف أحد السياسات النقدية التي تتبعها السلطات المالية لمعالجة هذه المشاكل الاقتصادية ، فنقوم كثير من الدول بتخفيض سعر عملتها خاصة التي تعتمد علي التصدير لتمويل اقتصادياتها ولذلك فإن عملية تخفيض سعر الصرف أمر مثير لكثير من الجدل , خصوصا لكون العملية ارتبطت خلال السنوات الأخيرة وفي الكثير من الدول النامية بانخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة<sup>2</sup> ولهذا فإن الدول التي تعتمد علي تصدير السلع والخدمات في حالة تدهور الطلب علي صادراتها في الأسواق الخارجية لأن تخفيض سعر الصرف والذي يعني تخفيض أسعار الصادرات في الخارج يشجع زيادة في الطلب عليها وزيادة الربحية لقطاع الصادرات .

إن تخفيض سعر العملة إذا لم يستوف الشروط نجاحه قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسين كافي لميزان في وضع لمدفوعات الخارجية مما يؤدي إلى نهاية التخفيض الجديد أو إغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم و تخفيض العملة 1 .

#### **1 - نتائج تخفيض سعر الصرف على مستوى السوق المحلية :**

يؤدي تخصص سعر الصرف إلي ارتفاع أسعار السلع المستوردة وهذا ما يؤدي إلي زيادة أسعار السلع المحلية بسبب زيادة في سعر الموارد الأولية المستوردة

- ضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته يرفع أسعار السلع المحلية وهذا راجع إلي زيادة الطلب المحلي .

- زيادة أسعار الواردات يتحول الطلب عليها إلي السلع البديلة ا والى السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الإنتاج المحلي و هذا حسب مرونة الجهاز الإنتاجي و قدرته على الاستجابة لطلب الداخلي .

- يؤدي زيادة الأسعار بشكل عام إلي زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة من الخارج نظرا لانخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف .

- زيادة حجم الدين الخارجي نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لكون الديون الخارجية عادة ما تكون مقومة بالعملة الأجنبية .

- تشجيع الصادرات نتيجة انخفاض أسعار السلع المحلية في الأسواق الأجنبية و هذا يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج المحلي نتيجة زيادة الطلب على الصادرات .

1 د محمود حميدات ، نفس المرجع السابق

## 2 - نتائج تخفيض سعر الصرف على الواردات والصادرات (التجارة الخارجية) :

ترغب الدول لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض أسعار صرف عملتها المحلية وذلك لرفع الصادرات والتقليل من الواردات إلا أن الآثار السلبية للتخفيض عادة ما تكون لها نتائج عكسية على المدى المتوسط حيث يعمل على زيادة أسعار السلع المحلية نتيجة ارتفاع التكاليف مما يصعب الزيادة في الصادرات , فلذلك يجب أن تتجنب النتائج العكسية لتخفيض مجموعة من التصحيحات المدروسة , حيث:

- تجنب ارتفاع أسعار السلع المستوردة خاصة المواد الأولية ونصف مصنعة .
- زيادة في مرونة الجهاز الإنتاجي لتغطية الطلب المحلي على الواردات .

## 3 - نتائج تخفيض سعر الصرف على الاقتصاد الوطني :

لتغير سعر الصرف أثر و نتائج على الاقتصاد الكلي حيث يؤدي ارتفاع أسعار الصرف إن التغير في أسعار السلع والخدمات خاصة نحو الارتفاع الناتج عن تخفيض سعر الصرف له آثار على سوق الداخلية لسلع و الخدمات فتخفيض سعر العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج السلع والخدمات المحلية لزيادة قيمة المواد الأولية المستوردة مما يرفع الأسعار في الداخل و هذا يخفض القدرة الشرائية ومستوي المعيشي للأفراد ذوي الدخل المحدود .

كما يؤدي تخفيض عملة محلية إلى زيادة عبئ خدمة الدين الخارجي لكون الدين الخارجي يتم تقديره بعملات الأجنبية و كذلك تسديده يكون بدفع رؤوس أموال من العملات الأجنبية و بتالي تخفيض العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي يؤدي إلى لزيادة حجم الدين الخارجي و زيادة أعباء و خدمات الدين الخارجي .

التخفيض في سعر العملة الوطنية يزيد من حركة رؤوس الأموال إلى الخارج نظرا لتخوف أصحاب رؤوس الأموال من انخفاض قيمة رؤوس أموالهم و الذي ينتج من انخفاض العملة كما يرغب أصحاب رؤوس الأموال في تحقيق ربح بتحويل أموالهم إلى عملات أجنبية و تحويلها إلى الخارج مما ينتج عنه انخفاض احتياطات العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي .

إن تخفيض سعر الصرف يؤدي تحسين الميزان التجاري نتيجة الزيادة في الصادرات و هذا لا يكون إلا في الدول التي لها جهاز إنتاجي له القدرة على تلبية الزيادة في الطلب على الصادرات ، و في حالة لم يستجيب الإنتاج المحلي لهذه الزيادة في الطلب يكون لتخفيض سعر الصرف أثر سلبي على الاقتصاد المحلي .

وبالتالي تخفيض أسعار الصرف له نتائج عكسية على الميزان المدفوعات على المدى البعيد .

#### 4 تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات :

لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات تنتهج السلطات سياسات تصحيحية مالية ونقدية تتلخص في منهجين أساسيين هما :

**1- الاستيعاب :** يشمل الاستيعاب بشكل خاص لاستهلاك والاستثمار وما ينتج عنها من تغيرات في الدخل الكلي والإنفاق العام للمستهلكين .

##### تأثيره علي الإنفاق العام للمستهلكين :

ينتج عن ارتفاع الأسعار انخفاض لمستوي الإنفاق وهذا له تأثير علي الاستهلاك والاستثمار كما ينتج عن ارتفاع الأسعار تقليص الإنفاق علي السلع والخدمات أي تغيير أرصدة الأفراد وهذا ينتج عنه انخفاض الاستيعاب كما يلجأ المستهلكين إلي بيع أصولهم المالية للحصول علي نقد إضافي وزيادة الاقتراض بهدف الاستهلاك وبنسبة زيادة معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلي التغيير في دخول المستهلكين نتيجة انخفاض القدرة الشرائية والأرصدة النقدية لهم مما ينتج عنه علي المدى المتوسط تحسين الميزان التجاري من خلال انخفاض الاستيعاب .

##### تأثيره علي الدخل الوطني :

إن الرفع من سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي له تأثير كبير علي الدخل الوطني حيث يؤثر هذا الارتفاع برفع مستويات أسعار السلع الوطنية في الأسواق الخارجية كذلك يؤدي إلي انخفاض أسعار السلع الأجنبية في السوق الداخلية مما يؤثر علي سلوك المستهلكين يدفعهم إلي الاتجاه نحو شراء السلع الأجنبية لانخفاض أسعارها بالمقارنة مع السلع المحلية ، إن الزيادة في الطلب على الواردات يخفض الإنتاج المحلي نتيجة انخفاض الطلب على السلع المحلية و هذا يخفض الدخل الوطني نتيجة تثار الإنتاج المحلي و اتجاهه نحو الهبوط .

ينتج عن تخفيض سعر الصرف انخفاض في مستويات أسعار السلع والخدمات المحلية و هذا يشجع الزيادة في الإنتاج و رفع القدرة الإنتاجية نتيجة ارتفاع الطلب على الصادرات لانخفاض الأسعار المحلية بالمقارنة مع أسعار السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية ، و هذا الارتفاع في الإنتاج يؤدي إلي زيادة أرباح المنتجين مما يشجعهم برفع الاستثمار و زيادة الطلب على المواد الأولية و استخدام المزيد من الأيدي العاملة لتلبية الزيادة في الإنتاج و بهذا يرتفع الاستهلاك المحلي ، التغيير في الدخل الوطني نحو الارتفاع وذلك بلونقلع الاستثمار والاستهلاك

وهذا يكون عن طريق زيادة الطلب علي الصادرات إي زيادة الإنتاج واستهلاك المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية في الداخل لتلبية الطلب على المنتجات المصدرة بما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية

$$Y = 62[1/(s+m)] \times d$$

M: الميل الحدي للصادرات S: الميل الحدي للاستهلاك

وبارتفاع مستوى الدخل نتيجة زياد الإنتاج وبالتالي زيادة الاستثمار يعني زيادة الاستيعاب لأن التغيير في الدخل يساوي مجموع الميل الحدية للاستهلاك والاستثمار الإنفاق الحكومي.

$$Y = C + S + G \text{ حيث}$$

G: الميل الحدي للإنفاق الحكومي.

S: الميل الحدي للاستثمار.

Y: التغيير في الدخل .

C: التغيير في الاستهلاك.

توازن ميزان المدفوعات:

### 1-توازن ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب :

في الدول التي تطبق قاعدة الذهب حيث تقاس عملتها بمقدار معين من الذهب ولا تخضع للعرض والطلب في سوق الصرف وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف ثابت مع وجود حرية في التعامل مع الذهب من حيث التصدير والاستيراد دون قيود ويكون عرض النقود موافق مع احتياطي الذهب وهذه هي الشروق قاعدة الذهب والتي تعمل علي توازن ميزان المدفوعات لأنه في حالة العجز يؤدي إلي خروج الذهب من هذه الدولة إلي الدولة ذات فائض والتي تعمل بقاعدة الذهب .

إن تسرب الذهب إلي الخارج في ظل قاعدة الذهب يؤدي إلي تخفيض عرض النقود في الدولة ذات العجز بينما يرتفع في الدولة ذات الفائض , وهذا يؤدي إلي انخفاض الأسعار وانخفاض الأجور ولائتمان وفق نظرية الكمية 1 .

يترتب علي انخفاض في النقود وفق نظرية الكمية والتي تضم بشكل أساسي علي علاقة عرض النقود بالأسعار حيث يؤدي زيادة كمية النقود في سوق التداول النقدي إلي ارتفاع الأسعار وهذه الزيادة في النقود نتيجة زيادة في كمية الذهب الآتي من الخارج , ولذلك فإن ارتفاع الأسعار في

1 أحمد هاشم أزمة سياسات للصرف المربوطة ومستقبل النظام النقدي العالمي

دولة وانخفاضها في دولة أخرى يؤدي إلى الاستيراد من الدولة ذات العجز مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وبالتالي توازن ميزان المدفوعات في كلا البلدين واللتان تعانيان من اختلال في ميزان المدفوعات .

إن إعادة التوازن لميزان المدفوعات في الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب يكون وفق النظرية الكمية لنقود والناجئة عن انتقال الذهب من الدول ذات العجز في ميزان المدفوعات إلى الدول ذات الفائض والذي يؤدي إلى زيادة في عرض النقود مع ارتفاع السلع في الدول ذات الفائض ونقص في عرض النقود وانخفاض الأسعار في الدول ذات العجز مما يشجع إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين مما يؤدي إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

## 2- توازن ميزان المدفوعات في العملات الورقية :

يخضع سعر الصرف في نظام العملات الورقية إلى سوق الصرف بالعرض والطلب على العملة مقابل سلة من العملات الأجنبية المعتمدة وهي يغطي حرية تغير سعر الصرف وفق العرض والطلب .

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تقوم السلطات بتخفيض سعر صرف عملتها مما يسمح بخفض أسعار السلع والخدمات وهذا يزيد الطلب على الصادرات في الأسواق الخارجية خاصة في أسواق الدول التي تعاني من فائض في ميزان المدفوعات وما ينتج عنه من زيادة في أسعار السلع بسبب زيادة في عرض النقود وهذا يشجع لاستيراد من الدول التي لها سلع بأسعار منخفضة مما يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات .

نستنتج أن التصرف في سعر الصرف يؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات وهذا في نظام سوق الصرف الحر في ظل نظام العملات الورقية نظراً لتغيرات في أسعار والاستهلاك والسلع وهذا ما يشجع التبادل التجاري بين الدول .

## خاتمة حول علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

السياسة النقدية التي تنتهجها السلطات النقدية للحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد و لحماية الاقتصاد المحلي من التأثيرات الخارجية السلبية خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف .

فتعديل سعر الصرف له آثار كبيرة على المتغيرات الاقتصادية لذلك السياسات النقدية التي تنتهجها السلطات المالية يتم من خلالها تعديل سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي حسب الحالة الاقتصادية المراد علاجها ، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات المالية إلى تخفيض سعر العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي ، حيث ينتج عن هذا التخفيض في سعر الصرف انخفاض أسعار السلع المحلية و هذا يشجع الزيادة في الصادرات و زيادة الإنتاج المحلي و بتالي ارتفاع في الدخل الوطني وهذا يعدل الاختلال في ميزان المدفوعات نحوى التوازن .

كذلك يسمح تخفيض أسعار الصرف بزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و الاستثمار الأجنبي نتيجة رغبة أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الاستفادة من هذا التخفيض في سعر العملة المحلية بشكل مؤقت لوجود فارق في السعر حيث يعود السعر إلى الارتفاع من جديد .

أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات يتم رفع سعر الصرف لتأثير على أرصدة ميزان المدفوعات حيث يعمل رفع سعر صرف العملة إلى تخفيض الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية و زيادة الواردات .

نستنتج أن سعر الصرف له علاقة قوية و مؤثرة على ميزان المدفوعات و بتالي يتم التحكم في تعديل سعر الصرف بتخفيضه أو رفعه حسب الحالة الاقتصادية المراد علاجها ، ولا يترك لتأثير العرض و الطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي ، نضرا لما له من مخاطر على التوازنات الكلية و من هذا تتحكم السلطة المالية في سعر الصرف من خلال آليات معينة .



### مقدمة الفصل الرابع

إن التحولات العديدة التي تفرضها العولمة و التطورات الاقتصادية الدولية , ابتداء من سيطرة اقتصاديات السوق وانتشار ظاهرة التحرر الاقتصادي و الخصخصة , وإنشاء منظمة التجارة العالمية و انضمام اغلب الدول إليها و إبرام اتفاقيات تجارية و تجمعات اقتصادية عالمية بين مختلف الدول إلى غير ذلك من التغيرات وخصوصا أن المصالح الاقتصادية أصبحت تتحكم في التوجهات و العلاقات السياسية ، كان توجه الدول نحو إصلاحات اقتصادية عميقة و جذرية في نظامها الاقتصادي لمواجهة المنافسة الدولية و التغلب على المشاكل الاقتصادية ، ولاسيما أن المحاولات الجزئية للإصلاح لم تعطي النتائج المرجوة منها .

يعد الاقتصاد الجزائري احد الاقتصاديات النامية في العالم , يمثل حالة اقتصاد سلكت انتهجت فيه الحكومة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي ثم النهج الاشتراكي كوسيلة لتغلب على الصعوبات الاقتصادية للوصول بالاقتصاد الوطني إلى النمو و التقدم الاقتصادي .

و تعتبر فترة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري و قد شهدت هذه المرحلة اتخاذ قرارات إصلاحية حقيقية ، فقد كان واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة عراقيل على نمائه و تقدمه .

من الواضح أن الاختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز مزمن في ميزان المدفوعات التي ميزت الاقتصاد الجزائري مع مديونية خارجية كبيرة أدت إلى استيعاب نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء خدمات الدين الخارجي و تصحيح الاختلال في التوازن الداخلي ، والذي كان سبب في ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة للدولة بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة , وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على اغلب النشاط الاقتصادي .

ونظرا لكون تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر يقع في أحد جوانبه على إصلاح المالي و المصرفي و الذي يمس المؤسسات المالية و البنوك , وعليه أصبح إصلاح النظام المصرفي حتمية سواء من حيث منهج تسييره و إدارته أو من حيث مهامه ، فالملاحظ أن قدرة هذه المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمار و التنمية الاقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة منها .

## 1 - أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

### 1 - إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية

أجرت الحكومة عدة إصلاحات مست المؤسسات العمومية أهمها سياسة إعادة الهيكلة المؤسسات العمومية و التي تزجح في رفع مرد ودية المؤسسات العمومية وإخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تعانيها ، فجاءت فكرة استقلالية المؤسسات كحل لإصلاح المؤسسات العمومية وصدر في هذا المرسوم 01-88 في 01-12-1988 متعلق بالاستقلالية المؤسسات

#### استقلالية المؤسسات :

استقلالية المؤسسات هو منح المؤسسة المبادرة في تسيير شؤونها المالية والإرادية في إطار تجسيد العمل اللامركزية وهذا من خلال تعديل القانون الأساسي للمؤسسات لتكون شركات ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة .

#### أسباب تطبيق استقلالية المؤسسات :

هناك عدة أسباب أدت إلى تطبيق هذه السياسة أهمها

- المشاكل الناتجة في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة
- التدخل الكبير لدولة في جميع القرارات للمؤسسة
- سوء استخدام الموارد البشرية والمالية وضعف المرد ودية
- أحداث أكتوبر 1988
- التغيير في الإدارة الحكومية وتغير وفائق التنفيذ
- الاستعداد لدخول في نظام اقتصاد السوق
- انتشار البطالة وأزمة السكن وارتفاع الأسعار المواد الأساسية

#### صناديق المساهمة

تم إنشاء المساهمة باقتراح من الهيئات المركزية ووزارة المالية بمرسوم من مجلس الحكومة وتكون صناديق المساهمة متعددة القطاعات ويشارك كل قطاع الرأس مال تقوم صناديق المساهمة بدراسة وتنفيذ المخططات التي من شأنها المساهمة في التوسع الاقتصادي للمؤسسة العمومية ويتم سيول صناديق المساهمة من طرف الدولة ويمكن لصناديق المساهمة طرح سندات مضمونة أو غير مضمونة وتتحمل الدولة الخسائر وتوفير مبالغ المالية ،صناديق المساهمة هي أحد طرق التسيير الإداري والبيروقراطي للمؤسسات العمومية واستمرت هذه السياسة إلى 1995/12/25

## الشركات القابضة

(المجمعات الاقتصادية) نظرا لحاله الاقتصادية الصعبة التي عاشتها المؤسسات الاقتصادية العمومية قررت الحكومة حل صناديق المساهمة و إعادة تنظيم المؤسسات العمومية على شكل مجمعات اقتصادية وذلك بإصدار عدة قوانين وتنظيمات تشريعية حيث تم تجميع شركات القابضة على شكل شركات مساهمة تشرف على مجموعة معينة من المؤسسات العمومية ذات النشاطات الاقتصادية مماثل لها في القطاع الاقتصادي .

تسيير الشركات القابضة من طرف مجلس الإدارة لمساهمة الدولة والذي يقوم بتوجه ومراقبة نشاطات الشركات القابضة ومجلس الوطني لمساهمة الوطني لمساهمات الدولة تحت تصرف رئيس الحكومة الذي يرأسه تتكون شركات القابضة من 11 مجمعا اقتصاديا

1- مجمع صناعة الحديد والمعادن

2- مجمع مواد البناء

3- مجمع البناء مواد البناء

4- مجمع الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك

5- مجمع الكيمياء والصيدلة والأدوية

6- مجمع الصناعات الغذائية الأساسية

7- مجمع الصناعات الغذائية والزراعية

8- مجمع الصناعات المصنعة

9- مجمع الانجاز والأسعار الإلكتروني

10- مجمع الخدمات

11- مجمع الخشب والغلين

## التطهير المالي التعديل الهيكلي :

التطهير المالي هو مسح جميع الديوان المستحقة على المؤسسة لتمكينها من التجاوز العجز المالي وبالتالي يكون هناك التوازن بين أصول المؤسسة وخصومها المالية وهذا من خلال عادة تكون رأس المال الاجتماعي للمؤسسة وتحول ديوان البنكية إلى قروض صوله الأجل وإعادة تقييم أصولها من مباني وأراضي ومعدات رغم مليار دينار سنة (1996-93) إلا أنها فشلت في إعطاء مرد ودية ونجاة اقتصادية للمؤسسات الاقتصادية فاجأت الحكومة بقانون ومخطط أكثر

موضوعية وصرامة في معالجة المشاكل الاقتصادية وهو برنامج التعديل الهيكلي حيث تم إدخال تعديلات إدارية أكثر صرامة والاعتماد على مسيريه ذوي كفاءة مهنية من أجل التسيير الأمثل والاهتمام بجانب الإداري والتسيير ودراسة جميع جوانب المحيط بالمؤسسة .

قيام الدولة بالمراقبة الدائمة على نشاط المؤسسة وهذا لإعادة التوازن وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية ورفع المردودية لتحقيق من المشاكل الاقتصادية ويشمل التعديل الهيكلي

- وضع مخطط تصحيح داخلي للمؤسسات من خلال تشخيص دقيق لحالته

- مراقبة تنفيذ والتسيير الحسن لبرنامج التصحيح الهيكلي

- عقود النجاعة وهي توقعات المؤسسات الاقتصادية مع السلطة الحكومية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة بعد تطبيق الأصلح الداخلي

- شركات تسيير المساهمات :

هو تنظيم جديد جاء بعد حل الشركات القابضة تم فيه وضع الإطار التشريعي يضمن السير الحسن لمساهمات الدولة ويسهل عملية حوصلة المؤسسات العمومية وفتح رؤوس الأموال وخصصتها ويهدف إلى ترشيح استقلالية المؤسسات العمومية بوضعها في وضعية جديدة استعداد لحوصلتها بشكل يسمح للاقتصاد الوطني الاستعادة بأكثر قدر ممكن

- **خصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية :**

الخصوصية هو تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى القطاع الخاص بواسطة تشريعات تعاقدية تحدد تقنية تحول الملكية إلى القطاع الخاص وشروط تسييرها لجأت الدولة إلى الخصوصية لتخلص من التسيير المباشر للاقتصاد والدخول في اقتصاد السوق جاء هذا في المرسوم 95/22 في 1995/08/26 متعلق بخصوصية القطاع العام ، و تهدف الخصوصية إلى

- التوجه نحو اقتصاد السوق بالخصوصية المؤسسات العمومية

- تحسس مرد ودية المؤسسات وتحقيق من المرد ودية

- تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج

- خلق فرص عمل من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- التخفيف من تدخل الدولة في الاقتصاد ورفع القيود على الميزانية

- الاستثمار الأمثل لأصول وإمكانيات البشرية للمؤسسات

- خفض احتكار الدولة على بعض الاقطاعات الاقتصادية

- إعادة الانتشار الصناعي للقطاع الخاص
- القطاعات الاقتصادية وتحسين خدماتها ومرد وديتها خاصة تطور القطاع النقل .
- تحقيق العي على الخزينة العمومية والاقتصاد الوطني
- تحسين نوعية الإنتاج في القطاع الخاص

## 2 - الإصلاحات المالية والمصرفية والضريبية

### 1- الإصلاحات المالية والمصرفية

\* قانون النقد والقرض 10-90 ساهم قانون النقد والقرض في جعل المؤسسات المالية توسيط مالي وإعطاء مكانه هامه لسياسة النقدية بإدخال تعديلات جذرية على الجهاز المصرفي خاصة البنك المركزي

### إجراءات وتنظيمات قانون النقد والقرض

على البنك المركزي أعار قانون النقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي يعدان كان يختصر دوره في الإصدار النقدي ، حيث تصرف المادة 11 من القانون أن البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية اصح حمل اسم "بنك الجزائر " يقوم بتنظيم التداول النقدي ومراقبة سوق الصرف وتسيير المديونية وتسيير ومراقبة الائتمان ويعد بنك البنوك لما الاستقلالية في تسيير الإداري وتسيير السياسة النقدية في الجزائر

### على البنوك والمؤسسات المالية

يسمح قانون النقد والقرض بتعدد أنواع المؤسسات المالية والمصرفية حسب نشاطها وحدد لها شروط معنية في أيطار والتعديلات التي أدخلت على مهام البنوك كما قامت السلطات المصرفية بتطهير حافظات البنوك العمومية وتطور قدرتها التنظيمية ويدعمها معنوياتها على الخسائر الصرف التي نتجت على الدين الخارجي بمبلغ 168 مليار دينار ومبلغ 84.7 مليار دينار من اجل ضمان قدرة البنوك على السداد كما تم إعادة رسمه البنوك في الفترة ما بين 1997/95 بتمويل حكومي من قدرة 24.9 مليار دينار على شكل سندات و8 مليار دينار موجهة لصندوق الوطني لتوفير والاحتياط

- دعم فتح قطاع البنوك المستثمرين والخواص والأجانب فتح قانون النقد والصرف لمستثمرين الخواص والأجانب بإنشاء مؤسسات مالية وفتح مكاتب تمثيل في الجزائر وتم تدعيم هذا بصور تعديل 10-93 مؤرخ في 1993/06/03 مما سمح بدخول البنوك الأجنبية والخاصة إلى السوق المصرفية الجزائرية

### - برانا مج التعديل الهيكلي 1994-1998

هو إصلاح اقتصادي شامل أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية يشمل مرحلتين مرحلة التشتت الاقتصادي 94- ماي 1995 مرحلة التعديل الهيكلي 1995- 1998 يهدف إلى تخطي مرحلة التحول الاقتصادي بأقل التكاليف وتوفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية والاندماج في العولمة كما يهدف إلى التحضر إلى إنشاء سوق للأوراق المالية ورفع احتياطي الصرف لدعم العملة الوطنية

- تعديل قانون القرض والنقد 01-01 في 27 فيفري 2001 حص التعديل المواد المتعلقة بالإدارة ومراقبة بنك الجزائر ومواد الخاص بالنقد والقرض وتم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس إدارة النقد والقرض لتدعيم استقلالية السلطة النقدية

- تعديل قانون النقد والقرض ب 03-11- في 26-08-2003 استجابة للانفتاح الاقتصادي وزيادة عدد المستثمرين والبنوك الأجنبية في الجزائر دعم بنك الجزائر تحرير القطاع المصرفي ووضع آليات دقيقة تخص الرقابة والإنذار وهدف التعديل إلى

- تمكن بنك الجزائر من ممارسة صلاحيات يشمل فصل يعد الفصل بين مجلس الإدارة البنك ومجلس النقد والقرض

- تدعم انتشار بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي

ضمن الحماية لبنوك والمؤسسات المالية والادخار العمومي

### - نتائج الإصلاح النظام المصرفي في الجزائر

كان لإنشاء بنك خليفة وبنك التجاري والصناعي الجزائري تأثير كبير على البنوك الجزائرية حيث سحبت السلطات النقدية الرخصة من البنوك الجزائرية الخاصة ، ليسيطر البنوك العمومية والأجنبية على السوق المصرفي الجزائري و تطور الخدمات المصرفية خاصة الأجنبية المعتمدة في الجزائر وفق المعايير دولية تتناسب مع خصوصية التشريع الجزائري

### 3 - الإصلاح الضريبي في الجزائر

بداية من سنة 1992 إدخال النظام الضريبي الجزائري في سياق الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع التغييرات الدولية وسيطرة النظام الرأسمال والمؤسسات العالمية المالية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان مارسا ضغوط الإسراع في الإصلاح الاقتصادي و كذلك الضر وف الاقتصاد الجزائري الذي تعايش من مشاكل نسبة فشل النظام الاشتراكي انخفاض أسعار النفط وزيادة المدونة الخارجية

الايطار التشريعي للإصلاح الضريبي

أنشئ النظام الضريبي في هذا الإصلاح في أيطار التوسع لضريبي وزيادة المر دودية

- **الضريبة على الدخل الإجمالي** أسس هذه الضريبة في قانون المالية سن 1991 حيث ترسه ضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين تعرض سنويا وتكون مباشرة وتصاعدية ابتداء من الحد الأدنى لدخل الأشخاص المحدد ب 6000 .

الجدول رقم 2 السلم الضريبي المطبق على الأجور

معلق الضريبة %	الدخل الخاضع للضريبة ( د ج )
0	لا يتجاوز 60.000
10	من 60.001 إلى 180.000
20	من 180.001 إلى 360.000
30	من 306.001 إلى 1.080.000
35	من 080.001 إلى 3.240.000
40	أكثر من 3.240.000

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

**الضريبة على أرباح الشركات** : أدرجت في قانون المالية سنة 1991 حيث فرض ضريبة سنوية على مجمل أرباح أو مدا خيل الشركات أو الأشخاص المعنويين وهي ضريبة مباشرة ولا تأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال

الجدول رقم 3 : تطور الديون الخارجية و معدل التضخم بتغير سعر الصرف

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.31	74.11
الديون الخارجية	22.7	22.64	23.35	21.82	17.19	5.6	5.79	5.92	5.68	5.68	4.4
معدل التضخم	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.4	5.74	3.91	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الوحدة : المليار دولار

### الرسم على القيمة المضافة :

أسس هذا الرسم في قانون المالية سنة 1991 وتم إلغاء الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS) حيث تشمل TUA كل الكميات الاقتصادية تفرض على الفرق بين الانتهاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط لسلع والخدمات ويعد أدى فعالى لعنصر الاقتصاد وواسعة التطبيق في الدول المتقدمة أو النامية لتوسيع مجالات تطبيقها على جميع القطاعات والعمليات الاقتصادية

- تخفيض الرسوم الجمركة من 60 % إلى 45 % نسبة 1997 التحرير التجارة الخارجية

- هيكلة الرسم على القيمة المضافة سنة 2001 ليشمل معدلين هما 7 % 17 %

- رفع معدل الضغط الضريبي لتوازن بين الجباية العادية والجباية البترولية

- خفض الضريبة على أرباح الشركات المعاد انتشارها ليصل إلى 15 % سنة 1999 لتشجيع

المؤسسات على توسيع استثمارها

### جدول رقم 4 هيكل الجباية العائدة للدولة في الفترة 1993-2000

السنة البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجباية النفطية	179.2	222.1	336.1	507.8	570.7	348.7	560.1	720.0
الجباية غير النفطية	121.4	170.7	244.5	290.6	317.8	342.5	343.7	362.4
مجموع الجباية	300.6	392.8	580.7	748.4	887.8	721.2	903.3	108.2
نسبة الجباية غير النفطية %	40.4	43.5	42.11	38.83	35.80	47.49	38.04	33.48

المصدر : النظام الجبائي الجزائري لقدي عبد المجيد الوحدة : مليار دينار

ساهم الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى زيادة الإيرادات الضريبية حيث انتقلت الحصيلة من 300 مليار دينار سنة 1993 إلى 1082 مليار سنة 2000 حيث غلبت الجباية البترولية على الجباية العادية بلغت سنة 2000 إلى 66% إلا أن الإصلاح النظام الضريبي الذي مسح في زيادة إيرادات الخزينة العمومية في ضل انخفاض الجباية النفطية حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط في الأسواق العالمية و قد شهدت أسعار النفط تدهور في سنوات التسعينات .

من الملاحظ أن الجباية النفطية تشكل الحجم الأكبر من مجموع الجباية حيث وصلت إلى أكثر من 60 % و استمرت هذه النسبة في الارتفاع بتزامن مع ارتفاع عوائد النفط فوصلت إلى 66 % في سنة 2000



## 2 - مراحل تطور نظام سعر الصرف الجزائري

تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري عبر عدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بتسعيرة الفرنسية وذلك بعد الاستقلال أصبح تحديد قيمته بعد 1974 على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة من ضمنها الدولار الأمريكي منح لكل عملة من هذه العملات ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات ، وعلى هذا الأساس تم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري ، ويمكننا عرض مختلف المراحل التي مر بها نظام الصرف الجزائري على النحو التالي :

### 1 - مرحلة الرقابة على الصرف (تحديد الصرف) :

تتميز هذه المرحلة بعدم قابلية التحويل للدينار الجزائري وأن التسعيرة كانت محددة إداريا وقد عرفت الجزائر خلالها نوعان من أنظمة الصرف هما نظام الصرف الثابت ونظام الترجيح

### 1 . نظام الصرف الثابت (1964- 1973) :

لقد عمد البنك المركزي الجزائري إلى تطبيق رقابة صارمة على الصرف وذلك لحماية الاقتصاد الوطني الذي عرف وضعاً اقتصادياً متدهوراً خلال خروج الفرنسيين من الجزائر ، فخلال 1962 و 1963 كان الفرنك الجزائري AF (الموروث عن الاستعمار) قابلاً للتحويل وكان بإمكان الفرنسيين تحويل النقد الوطني وهو ما أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، فجاء نظام الرقابة على الصرف بمواسم مارس وديسمبر 1963 اللذان حددا قابلية تحويل الفرنك الجزائري .

وفي أبريل 1964 تم إنشاء وحدة نقدية جديدة خاصة بالجزائر هي الدينار الجزائري والذي حددت قيمته بالذهب على أساس : 1 دج = 180 ملغ من الذهب

وبحكم أن الفرنك الفرنسي كان يقابله نفس القدر من الذهب فكان هناك تكافؤ ثابت بين العملتين وذلك إلى غاية 1969 وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك مقابل الدولار الأمريكي ، وأستمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه .

بالرغم من أن الفرنك الفرنسي كان نفس القدر من الذهب ، إلا أن عملة الجزائر لم تحدد مباشرة بعملة فرنسا وهذا لعدة أسباب حتى لا تكون هناك تبعية وكذلك لأسباب سياسية ، فكانت العلاقة بين العملتين كالتالي :

$$1 \text{ دج} = 180 \text{ ملغ من الذهب} = 1 \text{ فرنك فرنسي}$$

حيث الذهب يدخل كوسيط بين العملتين .

وبعد الاستقلال ومع انهيار نظام بريتن وودز المبني على أساس ثابت أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب حسب ما تنص عليه المدة الرابعة المعدلة لاتفاقية صندوق النقد الدولي ، أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعير النظام .

**الجدول رقم 5 : تطور سعر صرف الدينار الاسمي و الحقيقي 1971 - 1990**

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الحقيقي	نسبة ارتفاع تقييم الدينار عن قيمته الحقيقية %
1971	4.9126	7.13620	32.58
1972	4.4886	6.75140	33.52
1973	3.9625	9.91430	61.50
1974	4.4808	8.83150	60.03
1975	3.9494	9.46880	85.29
1976	4.1638	9.45660	55.97
1977	4.1468	11.0143	65.53
1978	3.9659	11.7978	62.35
1979	3.8533	10.0835	61.79
1980	3.8375	10.3300	62.85
1981	4.3158	11.3568	62.00
1982	4.5922	12.2733	64.27
1983	4.7888	14.2290	62.58
1984	4.9835	14.5006	65.63
1985	5.0278	16.4883	69.50
1986	4.7023	18.0797	73.99
1987	4.8497	17.6981	72.60
1988	5.9148	17.3127	65.84
1989	7.6068	18.9779	95.92
1990	8.9575	22.7736	60.67

**المصدر بنك الجزائر**

- نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف الاسمي كان خلال هذه الفترة مرتفعاً أكبر من قيمته الحقيقية فهو لا يعكس تغير الأسعار المحلية قسبة الارتفاع في التقييم بتوقع من سنة لأخرى ، حيث انتقل من 32.85 % في سنة 1971 إلى 61.50 % في سنة 1973 و استمرت زيادة نسبة عن قيمته الحقيقية بنسب مرتفعة حتى سنة 1990

- سعر الصرف في السوق الموازية يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار الجزائري أكثر من سعر الصرف الاسمي حيث أنه في السوق السوداء يتحدد حسب العرض والطلب ، أخذا بعين الاعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف آنذاك تمنع بيع وشراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي .

- تغير سعر الصرف الحقيقي يستوجب تخفيض في السعر الاسمي للدينار ومعدل التخفيض يرتفع كلما ارتفع الفرق في التضخم بين الجزائر وشركائها الاقصاديين وهو ما حدث ، حيث أن معدل التضخم في الجزائر ارتفع بنسبة مما هي عليه في البلدان الشركاء في سنوات الثمانينات .

- التغير في سعر الصرف الحقيقي مرتبط بشكل كبير على الصادرات النفطية التي هي المصدر الأساسي للعملات الصعبة كذلك مرتبط بطلب على العملات الاجنبية و هذا الاخير يعبر عليه بواردات من السلع و الخدمات التي تسدد مستحققاتها بعملة الصعبة ، كما كان عرض العملات الصعبة مرتفعا كلما كان سعر الصرف الحقيقي في ارتفاع ، فمثلا بين 1971 و 1972 ارتفاع قيمة الدينار من 7.1362 دج / دولار أمريكي ، وكانت النتيجة ارتفاع الصادرات البترولية بنسبة 50 % . أما في سنة 1974 كان الارتفاع في قيمة الدينار راجحا إلى ارتفاع سعر البرميل من 2.7 دولار أمريكي سنة 1973 إلى 11.2 دولار أمريكي سنة 1974 مما أدى على ارتفاع إيرادات الصادرات ونفس الشيء بالنسبة لسنة 1979 . بينما سنتي 1976 و 1984 كان الارتفاع في قيمة الدينار راجحا إلى انخفاض في الواردات 1 % و 2 %

إن الميل إلى رفع قيمة الدينار الجزائري يفسر بنقطين ن :

- إستراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر كانت تهدف إلى بقاء الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون واردته اقل تكلفة .

## 2. نظام الترتيب (1974-1987)

بقيت فترة التي استعمل فيها نظام تكافؤ الصرف الثابت حتى نهاية الستينات ، وبعد انهيار نظام بريتن وودز اضطرت السلطة المالية إلى التخلي عن النظام النقدي المعتمد على تكافؤ الصرف الثابت وإدخال تعديل جديدة على التسعير ، حيث يقوم البنك المركزي فيها يوميا بتحديد سعر شراء وبيع العملة على أساس سلة من العملات الرئيسية المعتمدة تمثل عملات أهم البلدان التي تتعامل معها الجزائر بشكل كبير وهذا بموازنة مراجعتها باستمرار و بشكل يومي .

إن الهدف من استعمال نظام الصرف الذي يربط الدينار الجزائري بسلة من العملات و هذا ابتداء من سنة 1974 ، هو الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري واستقلاليتته عن أي عملة من العملات القوية ، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق القيم الثابتة بين و بين سلة من العملات المعتمدة تم اختبارها على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية حيث يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتبارها العملة الرئيسية التي يتوقف عندها هذا النظام .

وهذا ما خلق وضعية استقرار الدينار وفي بعض الأحيان ارتفاعه ، فنظام الترتيب جعل الدينار عملة مرتفعة عن قيمتها الحقيقية .

عرف نظام الرقابة على الصرف جراء عيوبه عواقب أثرت على الاقتصاد الوطني وأحدثت ثغرات فيه ، إضافة إلى تأثر الاقتصاد الوطني سنة 1986 بسبب التدهور الرهيب لأسعار المحروقات التي تعتبر مصدر العملات الصعبة ، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية ، مما دفع بالسلطات النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار من أجل التوفيق بين العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية .

## 2 - الانزلاق التدريجي :

قامت السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي بمجموعة من التخفيضات لسعر صرف الدينار الجزائري بصفة متتالية و بطريقة تدريجية ومراقبة ، و هو ما عرف بالانزلاق التدريجي وهذا في الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991 ويعود سبب الانزلاق إلى زيادة أعباء خدمة الدين الخارجي و ضعف احتياطات الصرف الأجنبي ويمكن توضيح عملية الانزلاق من خلال الجدول الآتي :

### الجدول رقم 6 : الانزلاق التدريجي لسعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي

الملاحظة	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.936	نهاية 1987
-	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12.1191	نوفمبر 1990
-	15.889	جانفي 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.5949	فيفري 1991
-	17.7653	مارس 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر تخفيض بمقدار 22 % بموجب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994	22.5	سبتمبر 1991

المصدر : محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، مرجع سابق

نلاحظ أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية شهر نوفمبر 1990 وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة من اجل بلوغ مستوى مقبول لاستقرار الدينار .

نلاحظ أنه في نهاية سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاقية الثاني (ستاند-باي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 .

### 3 - نظام التثبيت :

الجدول رقم 7 : تأثير نظام التثبيت في سعر الصرف بعد سنة 1994

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل دينار	24.1	42.9	52.2	65.2	58.2	60.6

### المصدر : بنك الجزائر

استخدم هذا النوع من الإجراء بداية من الثلاثي الثاني من سنة 1994 بعد التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار في سوق الصرف ، فسعر الصرف الناتج عن هذا النظام أي التثبيت يعكس سعر الصرف الحقيقي المحدد بآليات السوق العرض والطلب و امتد العمل بنظام التثبيت إلى نهاية سنة 1995 ، حيث تنظم حصص يومية لهذا الغرض من قبل البنك المركزي الذي يأخذ

بعين الاعتبار بعض المعايير مثل تحويل الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات ، احتياجات الصرف وطلبات البنوك الأولية ويمكن لحصص التثبيت أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات وهذا حسب حجم عرض البنك المركزي ، إن الطلب المعبر عنه في السعر الأولي وهو يمثل أوامر الشراء ، و السعر التوازني المحدد حسب حصة العرض لدى البنك المركزي يكون صالح لكل العروض .

سمحت هذه المرحلة بتوحيد سوق الصرف كما سمحت للبنك المركزي بتسيير سعر الصرف حسب الأهداف المسطرة خصوصا احتياطات الصرف 1

### 3. سياسة سوق الصرف بين البنوك :

تم تعديل و توسيع صلاحيات البنك المركزي بمقتضى التعليم رقم 95-80 المؤرخة في 1995/12/23 والمتعلقة بسوق الصرف حيث يكون البنك المركزي سوقا لصرف ما بين البنوك يشارك فيها بنك الجزائر ، و البنوك العمومية الأخرى و البنوك الخاصة من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري .

حيث جرت أول عملية من هذا النوع في بداية جانفي 1996 فكل متدخل في السوق الصرف

1 محمود حميدات نفس المرجع السابق

بإمكانه شراء أو بيع العملات الأجنبية ، كذلك رخص لمكاتب الصرف وهي مؤسسات مستقلة عن البنوك مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية وأنشأت لممارسة بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض تسهيل المعاملات التجارية الخارجية و بهدف توسيع السوق الحرة ومنافسة البنوك سعيا إلى مصلحة السوق و المستهلك ، أن أسعار الصرف تحدد في هذه الأسواق بقانون العرض والطلب ويقوم الوسطاء المعتمدون باستمرار بإعلان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مناقصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق .

#### **4 - آثار تخفيض سعر صرف الدينار :**

لتخفيض قيمة العملة المحلية تأثير على أسعار السلع الأجنبية :

لأن تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية لانخفاض سعر صرف العملة الوطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية و هذا الارتفاع في الزيادة في الطلب على الصادرات يصاحبه تقليص الواردات ، فمنذ بداية لسنة 1994 اتبعت السلطات النقدية عملية تخفيض سعر صرف الدينار لتقليص المشاكل التي ميزت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة و ذلك لزيادة القدرة على التصدير و الاستفادة من عائدات الصادرات النفطية لرفع احتياطي الصرف الأجنبي لدعم ميزان المدفوعات و تقليص العجز .

#### **1- على مستوى الصادرات :**

إن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يشجع بزيادة الصادرات من السلع و الخدمات المحلية ومنه زيادة في الطلب الخارجي على العملة المحلية وبالتالي زيادة حجم وقيمة الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري حيث سجل الميزان التجاري لسنة 2008 فائض بقيمة 39.819 مليار دولار مقابل 5.9 مليار دولار سنة 2009 كما أن الصادرات الجزائرية عرفت زيادة مستمرة بسبب ارتفاع عوائد النفط بداية من سنة 2003 ويعود هذا الارتفاع إلى :

- تحسن الذي عرفته أسعار المحروقات

- القيمة المرتفعة للصادرات خارج قطاع المحروقات .

ويمكن توضيح تطور الصادرات الجزائرية بالمقارنة بسعر الصرف من خلال الجدول التالي :

#### **الجدول رقم 8 : تطور الصادرات الجزائرية 2008 - 2012**

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	64.58	72.64	47.31	74.11	76.11
الصادرات	79.29	45.19	57.05	73.48	73.98
الميزان التجاري	39.819	5.9	16.581	26.242	27.18

الوحدة : مليار دولار

المصدر : من الجدولين 9 و 11

- التخفيض الذي قامت به السلطات النقدية بداية سنة 1994 نتج عنه انخفاض الأموال المتأتية من الجباية النفطية نتيجة انخفاض حجم الصادرات كما سجلت أيضا الصادرات الزراعية انخفاضا محسوسا نتيجة الجفاف الذي أصاب البلاد طيلة هذه الفترة .

- من الأرقام المبينة في للجدول السابق نرى أن الصادرات شهدت ارتفاع لتصل إلى 79.29 مليار دولار ، ولعل السبب راجع الارتفاع القياسي لأسعار النفط سنة 2008 إلا أن الميزان التجاري شهد فائض فحقق 39.81 مليار دولار سنة 2008 و انخفض إلى 5.9 مليار دولار في سنة 2009 و هذا راجع إلى عدم استقرار أسعار النفط بالإضافة إلى انخفاض مرونة الطلب على الواردات في السوق الجزائرية .

## 2- على مستوى الواردات :

الجدول رقم 9 : تطور الصادرات و الواردات و الميزان التجاري للجزائر 2004 - 2011

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	1314.39	1493.64	1558	1916.82	2572	2854.8	3011.8	3442.5
الصادرات	2337.4	3421.5	3979	4214	5095	3347.6	4333	5354.5
الميزان التجاري	1023	1927.9	2420.4	2797.3	2522.9	492.8	1321.7	1912

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء الوحدة : مليار دينار

أن أثر تخفيض العملة له أثر تضخمي واضح ويولد :

- ارتفاع سعر السلع الاستهلاكية مما ينتج عنه ارتفاع الأجور .
- ارتفاع سعر السلع المستوردة التي ليس لها بديل محلي مما يؤدي إلى ارتفاع الضمني للتكاليف والأسعار وبالتالي تقهقر الميزان التجاري .
- يؤثر تخفيض سعر الصرف على زيادة عبء خدمات الدين الخارجي

جدول رقم 10 : تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001 - 2011

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تطور الدين الخارجية	22.7	22.64	23.35	21.81	17.19	5.6	5.79	5.92	5.68	5.68	4.4

المصدر : بنك الجزائر الوحدة : مليار دولار

من خلال الجدول نلاحظ أن السنة 2001 بلغت الديون الخارجية أقصى قيمة لها حيث وصلت إلى 22.7 مليار دولار والسبب يرجع إلى انخفاض الصادرات لتدهور أسعار النفط في السنوات السابقة و خاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات النفط بشكل رئيسي ،تواصل انخفاض حجم الديون الخارجية حتى وصل إلى 4.4 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط و انتعاج الجزائر لسياسة خفض الدين الخارجي .

انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية ساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات .

**الجدول رقم 11 : تطور الواردات مقارنة بتغيير سعر الصرف 2002 - 2012**

السنة	سعر الصرف	تطور الواردات
2002	79,6850	12.344
2003	77,3683	13.603
2004	72,0653	18.164
2005	73,3669	20.361
2006	72,6459	21.626
2007	69,3644	27.644
2008	64,5810	39.479
2009	72,6467	39.294
2010	74,3199	40.472
2011	74,1142	47.247
2012	76.114	46.801

المصدر : بنك الجزائر

الوحدة : المليار دولار

يبين الجدول السابق أن عملية التخفيض التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق أهدافها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع استمرت في الزيادة حيث وصلت سنة 2012 إلى 49.8 مليار دولار ففي سنة 2002 كانت 12.344 مليار دولار أي تضاعفت حوالي أربعة مرات نتيجة زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2003 ، نستنتج أن هناك عدم مرونة الطلب على الواردات في السوق الداخلية للجزائر ، ومنه فإن الاستجابة لم تكن كافية في تخفيض قيمة الواردات وهو ما يعني أن الطلب على الواردات الأجنبية لم يتمتع بمرونة تساهم في انجاز أهداف التخفيض في سعر الصرف و هو المتعلق بالحد من الواردات

أما فيما يخص الميزان التجاري فيمكن أن نتبع تطوراته من خلال الجدول الآتي :



الجدول رقم 12 : تطور رصيد الميزان التجاري 2008-2012

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	39.479	39.294	40.472	47.247	46.801
الصادرات	79.298	45.194	57.053	73.489	73.981
رصيد الميزان التجاري	39.819	5.9	16.581	26.242	27.18

المصدر : بنك الجزائر

الوحدة : مليار دولار

خلال عام 2012 حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار تدفق الواردات والصادرات للوطن . في الواقع بلغت الصادرات الجزائرية 73.98 مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67% ، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46،80 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94%.

عرفت واردات الجزائر تراجعا بحوالي 1% مقارنة بعام 2011 ، وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار.

2 - تأثير سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائرية .

الجدول رقم 13 : تطور علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات 2004 - 2010

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.31
رصيد ميزان المدفوعات	8.99	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الوحدة : مليار دولار

إن علاقة بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات هي علاقة واضحة عموما وذلك حسب ما تؤكدته نظرية الأرصدة ، حيث أنه عندما تحقق الدولة فائضا ما في معاملاتها الخارجية فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية ، و يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع لهذه الدولة ومن ثم تناقص الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجيا ، ومن ناحية أخرى عندما تحقق الدولة عجزا هاما في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية مما ينتج عنه زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات ثم يتلاشى العجز تدريجيا .

وعليه فإن تخفيض سعر الصرف هو الوسيلة لإرجاع التوازن في ميزان المدفوعات إذا كان هذا الأخير في حالة عجز والعكس في حالة وجود فائض .

## **5- سياسة سعر الصرف ومشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري:**

في نظرة خاطفة سنلقي الضوء عن سياسة سعر الصرف الدينار وكذا ميزان المدفوعات الجزائري وهذا من خلال الآتي :

### **1 - سياسة سعر الصرف :**

لقد عرف سعر صرف الدينار مرحلتين ، مرحلة ما بعد تخفيف العملة سنة 1994 ومرحلة أخرى والتي تخص ما قبل ذلك واعتمد على هذا التقسيم لكون أن المرحلة ما بعد 1994 عرف فيه سعر الصرف نوع من الاستقرار بينما المرحلة التي سبقت فكانت السلطة النقدية تبحث عن مخرج من أزمة المديونية التي كانت تتخبط فيها

#### **1.1 - مرحلة تنظيم سعر الصرف والبحث عن استقراره (ما قبل 1994) :**

إن الوضعية الحرجة التي كانت عليها الجزائر خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1996 اضطررتها إلى اتخاذ حملة من الإجراءات والتدابير مست أسعار الصرف بشكل أو بآخر والتي كانت أهمها تخفيض سنة 1994

- في عام 1991 تول مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي للمؤسسات والدين الخارجي وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة ، وبين عامي 1989 – 1991 سمح للدينار الجزائري بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الفترة .

في عام 1991 كجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100 % إلى حوالي 19 دينار لكل دولار أمريكي .

من خلال الفترة الممتدة ما بين 1991- 1994 وصل معدل الخفض الاسمي لقيمة دينار في المتوسط إلى 4% فقط سنويا مما جعل قيمة الدينار 24 دينار جزائري لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية .

بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993 حدث ارتفاع التضخم بمعدلات عالمية بسبب صدمات التبادل التجاري المعاكسة والسياسات المالية التوسعية لذلك ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بمعدلات حقيقية بنسبة 50 % .

بحلول أوائل 1994 ارتفعت النسبة في السوق الموازية والسعر الرسمي للدينار الجزائري إلى أربعة أضعاف بعد ما كانت قد انخفضت من حوالي 5 % في منتصف الثمانينيات إلى 2% عام 1991.

- في 1994 حدث تخفيض كبير للدينار بحوالي 50% على خطوتين في ما بين أبريل ليصبح 36 دينار لكل دولار أمريكي. وانخفض سعر السوق مرة أخرى في نهاية سبتمبر 1994 إلى 41 دج للدولار الواحد وانخفض سعر السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال الفترة السابقة .

## 2.1 - مرحلة تعزيز استقرار سعر الصرف بعد (سنة 1994) :

أتبعت الجزائر بعد تخفيض 1994 سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف ومنذ ذلك الوقت وقفت السياسات المالية المتشددة في تقوية المركز الخارجي للجزائر وإلى تعزيز سعر الصرف الرسمي مما ساعد بدوره على تثبيت توقعات بانخفاض التضخم وتنوي السلطات أن تواصل السماح لقوى السوق لتحديد سعر الصرف مع مراعاة تدخلها لتجنب أي ارتفاع للقيمة الحقيقية على النحو مستمر وذلك من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي والجدول المولي يوضح التطورات في سعر الدينار الاسمي مقابل 1 دينار أمريكي .

### جدول رقم 14 : سعر الدينار الاسمي بالنسبة للدولار الأمريكي 1998-2007

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدينار مقابل الدولار	60	75.26	77.32	79.76	77.37	80	76.29	73	70.74

المصدر : بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق نلاحظ وصول سعر الدينار الجزائري إلى أعلى قيمة له سنة 2004 حيث وصل إلى 80 دينار مقابل 1 دولار ومن ثم نلاحظ الانخفاض المحسوس حتى 2007 ب 70.746 دينار وهذا راجع إلى الاستقرار النسبي والتنوع الاقتصادي إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الدولية .

## 2 - مشاكل التنبؤ بميزان مدفوعات الجزائر :

إن التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته يتطلب توفير قدر كاف من المعلومات الاقتصادية وتحديد العلاقات السلوكية بين القطاعات الاقتصادية ، وبالنظر إلى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات والقادرة على لتأثير فيه فإن المعلومات المحتاج إليها ذات طبيعة غير متجانسة ومصادر متباينة .

والجزائر كغيره من دول العالم الثالث تعرف تخلفا في نتائج المعلومات الاقتصادية وبطئ في تدفق المعلومات من مؤسسة إلى أخرى بالإضافة إلى عدم التحكم في أساليب معالجة المعلومات مما ينعكس على المصدقية. تمكن أهمية المعلومات الاقتصادية في كونها وسيلة لاستمرار التطورات المحتملة للمتغيرات الخارجية عن سيطرة البلد كأسعار الواردات والصادرات والفائدة بالإضافة إلى

دورها بتحديد الأهداف على الضوء الواقع والإمكانيات وفيما يلي بعض الصعوبات التي تعترض ميزان المدفوعات في الجزائر والتنبؤ بالوضعية المستقلة و من الجدول التالي نتعرف على الأرصدة التي حققها ميزان المدفوعات خلال فترة الإصلاح الاقتصادي بداية من التسعينات من القرن الماضي .

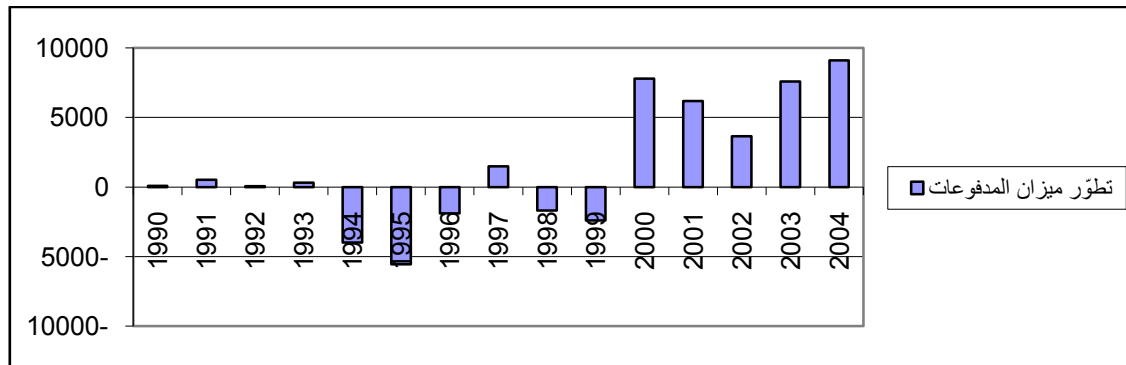
**الجدول رقم 15 :** يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2004.

السنوات	الرصيد
1990	84
1991	529
1992	67
1993	302
1994	3999-
1995	5550-
1996	1900-
1997	1480
1998	1700-
1999	2410-
2000	7789
2001	6190
2002	3650
2003	7590
2004	9100 <sup>أ</sup>

الوحدة مليون دولار أمريكي

**المصدر :** التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 2000 ، 2002 ، 2004 .

**الشكل رقم 5 :** يوضح تطوّر ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2004



**المصدر:** من الجدول رقم 15 .

في عام 2000 حقق الميزان التجاري فائضا قدره 11.14 مليار دولار، إنّ هذه النتائج تحققت بفضل التحسن الجيد لأسعار البترول ويعود هذا الفائض إلى مبالغ التصدير المقدرة بـ 10.06

مليار دولار ومستوى الاستيراد المقدرة 4.75 مليار دولار دولار. وقد بلغ مبلغ الصادرات خارج المحروقات ب : 624 مليون دولار وبالرغم من ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لسنة 1999 إلا أنها تبقى ضعيفة جدا إذ لا تتعدى نسبة 2.9% من مجموع الصادرات.

وما يمكن استنتاجه من هذا المبلغ الزهيد هو عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج المحروقات. تميز ميزان المدفوعات خلال سنة 2000 بالاتجاهات التالية:

- تطور الحساب الجاري بشكل إيجابي إلى درجة أن حقق فائض 11% من الناتج الداخلي الخام؛

- استقرار اتجاه حساب رأس المال نحو العجز؛

- وأخيرا يمكن القول أن التوازنات المالية الخارجية كانت مرهونة بأسعار المحروقات بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات.

من الملاحظ استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000، 2004 ويرجع ذلك لسعر برميل النفط الذي شكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في بناء المالية الداخلية والخارجية، ففي عام 2003 تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في آن واحد بفضل ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الذي بلغ 28.9 دولار. وكذا تزايد حجم

وبعد أن تناولنا تطور معدلات تغير البنوك المسؤولة عن تكوين رصيد ميزان المدفوعات الجزائري ، ومقارنتها بمعدلات التغير في سعر صرف العملة الوطنية سنقوم بتسليط الضوء على الحالة العامة وهي إسقاط هذه الدراسة على الميزان الكلي .

## 1.2 - هشاشة نظام معلومات الاقتصادية الجزائرية وطبيعة الحسابات الوطنية .

تتميز المعلومات في الجزائر بعدم الدقة والنسبية مما جعل السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات تعاني من مشكلة المصدقية وتعاني المعلومات في الجزائر قصورا في جوانب عديدة أهمها عدم القدرة على رصد التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يتم بها إعداد البيانات ، و هذا يظهر عدم التناسق بين الطبيعة المتغيرة للهيكلة الاقتصادية المميز بالتحول و الهشاشة لمخاطر التقلبات في السوق العالمية من جهة الية التسيير الفتي انتهجتها السلطات من جهة أخرى وهذا لأن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري غير قادر على إعداد الجدول الكلية في مدة تتجاوز أحيانا عشر سنوات ، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم يتم إعداد إلا ثلاثة جداول للمدخلات والمخرجات على سبيل المثال ، ولم يتم إعداد جدول مالي واحد وهناك علاقة وثيقة بين الحسابات الوطنية وميزان المدفوعات إذ أن الحسابات الوطنية هي ملخص المعاملات التي يجريها الأعوان الاقتصاديون فيما بينهم أو مع خارج .

و هذا له تأثير على مستويات الاستثمار و الادخار في السوق الداخلية مما يخفض نسبة الادخل و الاستثمار من الدخل الوطني

فإذا كان الادخار والدخل الوطني المتاح ناقص الاستهلاك أي  $S = Y - C$  حيث

$S$  : يمثل الادخار ،  $Y$  : الدخل الوطني المتاح ،  $S$  : الاستهلاك .

فإن مقدار زيادة الاستثمار على الادخار ينعكس في شكل عجز في الحساب الجاري . مما يؤثر على إنتاج المعلومات في الجزائر وفق المعايير الدولية ، عدم موافقة نظام الحسابات الوطنية الجزائرية لأنظمة المحاسبة الدولية إذ أن الجزائر من 1975 تعتمد نظاما للحسابات الوطنية ذو طابع هجين يستند في كثير من مفاهيمه ومبادئه لنظام المحاسبة للنواتج المادي المرتكز على مفاهيم ماركسية وتدعمها المنطلقات التنموية السائدة آنذاك المستخدمة للتخطيط المركزي إلا أن الجزائر شأنها في ذلك الدولة الانتقالية التي شرعت في التحول نحو اقتصاد السوق وهذا التحول يتطلب التغيير في الأساليب الإدارية المستخدمة في الإدارة المركزية للاقتصاد وتكون مؤسسات ذات طابع سوقي ، إلا أن الأمور لا تسير بسرعة مما يخلق بطنًا في التحول ، تظهر بعض معالمه فيما يلي :

- بقاء سيطرة القطاع العام على الإنتاج وأثر ذلك على مستوى التخصيص الموارد .

- تخلف النظام المالي والمصرفي وعمله بعيدا عن المعايير الدولية .

- ضعف اندماج النظام المالي الجزائري في النظام المالي العالمي .

ورغم هذه الأسباب ظل استخدام نظام الحسابات الوطنية القديم في حساب الإحصاءات الاقتصادية الجزائرية ، لأنه لا يصلح للمتطلبات الاقتصادية الوطني و كذلك الهيئات الدولية التي تحتاج إلى المعلومات عن الاقتصاد الجزائري و التي تعتمد على تدفقات الدخل والتدفقات المالية ، وتكون متطابقة مع معايير الدولية للمؤسسة في نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة والذي تمت مراجعته في سنة 1993 في إطار رؤية شاملة ومتناسقة ، وهكذا أصدر صندوق النقد الدولي مجموعة من الأدلة أهمها :

- دليل ميزان المدفوعات 1993

- إحصاءات مالية للحكومة 1998

- دليل المحاسبة في ظل التضخم 1996

- الإحصاءات المالية النقدية 1996

وبقي نظام المحاسبة الوطنية قائما لا يساعد على إعداد موازين المدفوعات الدولية المعتمدة .

## 2.2 - مخاطر القدرة على التنبؤ بالمتغيرات المؤثرة على الاقتصاد الخارجي :

يعتمد التنبؤ على مدى القدرة على إدراك المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يمكن من دمجها ، ومثل هذه التغيرات تتداخل فيما بينها ، فمثلا لحجم الواردات المحلية تأثير على أسعارها

فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها وكذلك مدى تشاؤم أو تفاؤل الأعوان على مستوى الأسواق العالمية ، ومنه يمكن الإشارة إلى المشكلات التالية :

- مدى القدرة على إدخال القيود الكمية التي كانت تفرض على الواردات والتي تم التخلي عنها لصالح القيود التعريفية تماشيا مع قواعد الجات والمنظمة العالمية للتجارة .

- صعوبة إدراك المتغيرات الأساسية الذي يتحكم في حصة النقد الأجنبي .

- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذ بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية بتقلبات أسعار الصرف .

- عدم تناسق أو تجانس البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها ليتدعى ذلك إلى الحديث عن مصداقيتها وتحديد البيانات الأولى ، بالإضافة إلى وجود بيانات تحتاج إلى تعديل قبل استخدامها في المعدلات والنماذج المختلفة .

- اختلاف البيانات لنفس الدائرة الحكومية (الوزارة) بمجرد تغير المسؤول عنها .

## **6 - أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات**

### **1- تطورت سعر الدينار الجزائري وميزان المدفوعات**

بعد التعلية رقم 95/08 المؤرخة في 23 ديسمبر 1995 ، بدأت الجزائر تتعامل بسعر الصرف المرن ، حيث شكل البنك المركزي سوقا بين البنوك للصرف ، وهو تحدث فيه الصفقات على العملة الصعبة ويحدد سعر الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي حسب العرض والطلب عليها ، وكل متدخل في هذا السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته أي الفائض أو الحاجة إلى هذه العملة

**الجدول رقم 16 : مؤشرات سعر الصرف الدينار خلال 1998-2005**

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر الصرف الاسمي	58.73	66.72	75.26	77.21	79.76	77.37	80.18	76.29
التغير في سعر الصرف الرسمي %	-	-11.94	-11.34	-2.52	-3.18	3.08	-3.5	5.09
سعر الصرف الحقيقي	199.64	110.14	107.70	110.45	114.01	100.41	115.13	109.03

المصدر : منشورة صندوق النقد الدولي 2005

من خلال الجدول نستنتج أن السعر الصرف الرسمي شهد انخفاض خلال هذه الفترة بنسبة 7.74 سنويا تقريبا ، وسجل الأخرى نسبة انخفاض خلال الفترة 1999- 2000 ب 11.97 % و 11.97% و 11.37% على التوالي أما في السنوات الأخرى عرف انخفاض طفيفي ب 2.52 % و 3.18% سنوات 2001 و 2002 على التوالي .

أن هناك تباين بين سعر الصرف الحقيقي والرسمي بمعدل يقارب 65 % سنويا لان سعر الصرف الحقيقي يحتسب حسب القدرة الشرائية للعملة الوطنية وبالتالي سعر صرف الدينار الجزائري لم يصل إلى مستواه الحقيقي لكن معدل الارتفاع في سنة 2002 كان 34 % أي هنا تسعيرة الدينار اقتربت من مستواها الحقيقي .

**الجدول رقم 17 : مؤشرات سعر الصرف الدينار خلال 2001 - 2011**

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج / يورو
2001	77,2647	69,2002
2002	79,6850	75,3573
2003	77,3683	87,4644
2004	72,0653	89,6425
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	74,1142	106,5322

**المصدر :** منشورة صندوق النقد الدولي 2005



الجدول رقم 18 : أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 - 2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
12.16	0.41	34,45	30,54	28,95	21,18	11,12	8,84	4,36	7,06	8,93	ميزان العمليات الجارية
18.2	7.78	40,60	34,24	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	9,61	12,30	الميزان التجاري
57.09	45.18	78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	19,09	21,65	الصادرات (فوب)
56.12	44.41	77,19	59,6 1	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	21,06	محروقات
0.97	0.77	1,40	0,98	1,13	0,74	0,67	0,47	0,60	0,56	0,59	أخرى
38.9-	37.4-	37,99-	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	13,32	12,01-	-9,48	-9,35	الواردات
8.33-	8.69-	7,59-	4,09 -	2,20 -	2,27 -	2,01 -	1,35-	-1,18	-1,53	-1,45	صافي خدمات غير العوامل
3.57	2.99	3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	1,57	1,30	0,91	0,91	دائن
11.9-	11.68-	-11,08	-6,93	4,78-	-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	-2,44	-2,36	مدين
0.36-	1.31-	-1,34	1,82-	4,52-	5,08-	3,60-	2,70-	-2,23	-1,69	-2,71	صافي دخل العوامل
4.60	4.74	5,13	3,82	2,42	1,43	0,99	0,76	0,68	0,85	0,38	دائن
4.96-	6.05-	-6,47	5,64-	6,94-	-6,51	-4,59	-3,46	-2,91	-2,54	-3,09	مدين
0.11-	0.17-	0,19-	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	-1,18	.	.	.	مدفوعات الفوائد
2.65	2.63	2,78	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	0,67	0,79	صافي التحويلات
3.42	3.45	2,54	0,99-	-11,22	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	-0,87	-1,36	ميزان حساب رأس العمل
3.47	2.54	2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	0,42	الاستثمار المباشر (صافي)
0.44	1.30	-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	2,23-	-1,99	-1,32	-1,99	-1,96	رأس العام (صافي)
0.55	2.19	0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	1,65	1,60	0,91	0,80	السحب
0.11-	0.89-	-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	-2,90	-2,76	السداد
.	.	.	.	.	.	.	.	-0,36	-0,06	0,18	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
.	.	.	-1,13	0,06	.	.	.	.	.	.	قروض قصيرة الأجل
0.49-	0.39-	0,64	-1,59	-1,08	-2,25	-0,26	-0,61	.	.	.	السهو والخطأ
15.58	3.86	36,99	29,55	17,73	16,94	8,99	6,86	3,65	6,19	7,57	الميزان الكلي
15.58-	3.86-	36,99-	-29,55	-17,73	-16,94	-9,25	-7,47	-3,65	-6,19	-7,57	التمويل
15.25-	2.28-	36,53-	28,27-	17,73-	16,31-	8,88 -	-7,03	-3,39	-6,05	-7,51	التغير في الاحتياطات الإجمالية
0.00	0.00	0,00	0,00	0,00	-0,63	-0,37	-0,44	-0,30	-0,14	-0,10	إعادة الشراء من الصندوق
0.08-	0.09	-0,46	-1,28	.	.	.	.	0,00	0,00	0,00	التغير في التزامات أخرى لبنك الجزائر
162.22	147.22	143,10	110,18	77,78	56,18	43,11	32,92	23.11	17,96	11,90	الاحتياطات من غير الذهب

الوحدة :مليار دولار

المصدر : بنك الجزائر

من خلال الجدول أن هناك توافق بين الموازين الرئيسية الثالثة والتي يقودها الميزان التجاري باعتباره المحدد الرئيسي للميزان الجاري والميزان الكلي وكذلك نلاحظ أن الميزان الكلي عرف تطورا خلال هذه السنوات و ذلك لاستقرار أسعار البترول .

أما سبب وجود ميزان المعاملات الجارية وصافي الميزان الكلي اقل من رصيد الميزان التجاري يفسره العجز الدائم في ميزان رأس المال . كما أن هناك ارتباط بين رصيد الميزان الكلي والميزان التجاري بأسعار النفط .

## 2 - اثر تغير سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات الجزائري

لقد تعرضنا في المطالب السابق إلى وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المدروسة وسنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على أثر تغير سعر الصرف العملة الوطنية على ميزان مدفوعاتها انطلاقا من معرفة أثره (سعر صرف الدينار) على البنوك المكونة له ، من أجل أن تتسنى لنا معرفة ما تتسبب فيه كلا منها إنفرادي ، للرصيد الإجمالي ، وأيضا مدى تأثر كل حدي بسعر صرف العملة الوطنية وسنتوصل إلى ذلك من خلال التقسيم التالي :

### 1- الميزان الجاري (حساب العمليات الجارية ) :

سنقوم داخل هذا الحساب ببيان أثر سعر صرف العملة على كل من ميزان التجاري وميزان العمليات غير المنظورة بالإضافة إلى التحويلات بدون مقابل :

**1.1. الميزان التجاري :** نقوم أولا بمعرفة الأثر على كل من الصادرات والواردات السلعية ثم نتعرف على التغير في رصيد الميزان التجاري ككل وهذا من خلال الجداول والإشكال البيانية المرافقة لها :

#### أ- الصادرات :

سنوضح من خلال الجداول والرسم البياني التالي تطور الصادرات وسعر الدينار .

**الجدول رقم 19 :** تطور الصادرات بالمقارنة بنسبة تغير سعر الصرف 2008 - 2012

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	64.58	72.64	74.31	74.11	76.11
الصادرات	79.29	45.19	57.05	73.48	73.98
نسبة التغير في سعر الصرف %	-7.4	+12.4	+2.3	-0.2	+9.7

الوحدة : مليار دولار

المصدر : من الجدولين 11 و 13

من خلال الأرقام الواردة في الجدول والشكل المرافق له أن معدل نمو قيمة الصادرات لم تكن منتظمة ، بمعنى أنه يشكل نسبا تارة موجبة وتارة سالبة أما نسبة تغير سعر الصرف فبالرغم من اختلاف معدل التغير إلا أنها كانت دائما موجبة قبل سنوات 2009 و2010 التي يلاحظ من قراءتها أنها كانت بداية مرحلة انخفاض في سعر صرف الدينار و نجاولنا أن نجري مقارنة بين التغير في قيمة الصادرات و التغير في سعر الصرف نستنتج :

- إن أثر التخفيض لا يمكن ملاحظته على الصادرات لان الصادرات النفطية مرتبطة بتغيرات أسعار البترول في السوق الدولية ، أما الصادرات غير النفطية لا تستجيب لطلب الداخلي و الخارجي من حيث النوعية الكمية السلع و الخدمات المحلية ، و ذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي ومرونة الطلب الأجنبي ، حتى وان لاحظنا استجابة هذه الأخيرة تعود إلى عائدات البترول وليس سعر الصرف .

نستنتج أن تخفيض سعر الصرف له اثر ضعيف على الصادرات الجزائرية لان صادرات المحروقات تشكل 97 % من مجموع الصادرات ، وارتفاع عوائد الصادرات تعكس ارتفاع لأسعار النفط ، وهو ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) لم تعط من ثمارها إلا الفشل .

الشكل رقم 6 : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية في الفترة 2008 - 2012



أ - الواردات :

سنبين تطور معدل التغيير في الواردات السلعية مقارنة بمعدل التغيير في سعر العملة الوطنية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 20 : تطور الواردات بالمقارنة بنسبة بتغيير سعر الصرف 2008 - 2012

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	64.58	72.64	74.31	74.11	76.11
الواردات	39.47	39.29	40.47	47.24	46.8
نسبة التغيير في سعر الصرف %	-7.4	+12.4	+2.3	-0.2	+9.7

المصدر : من الجدولين " 11 و 13 " . الوحدة : مليار دولار

بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن هناك خمسة مراحل عبر فيها معدل تغيير سعر الصرف عن تحسن حيث شهد انخفاض ب 7.7 سنة 2008 بالمقارنة بسنة السابقة و ارتفع سنة 2009 و سنة 2010 على التوالي وهذا في ظل تخفيض الدينار .

أما عن حالات عدم ارتباط الميزان التجاري بالغير في سعر الصرف للدينار فهو راجع إلى عدم استجابة الصادرات والواردات في نفس الوقت أو أن عدم استجابة الصادرات كانت أقوى من الاستجابة على مستوى الواردات .

ميزان العمليات الجارية :

حيث سنقوم بإجراء مقارنة بين التغيير في رصيد العمليات غير المنظورة مع التغيير في سعر صرف الدينار من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 21 : تغيير رصيد العمليات الجارية مقارنة بالتغيير في سعر صرف 2004 - 2010

الفترة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.31
ميزان العمليات الغير جارية	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16

الوحدة : مليار دولار

المصدر : من الجدولين 17- 20

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ، أن التغيير في قيمة العملة في اتجاه الانخفاض لم يكن له الأثر على أرصدة ميزان العمليات الجارية ويمكن تفسير عدم استجابة رصيد العمليات الجارية للتغيير في قيمة العملة الوطنية إلى حاجة الجزائر المتزايدة لواردات و عدم توفر البديل من هذه بديل لهذه الواردات من الانتاج المحلي .

#### ميزان حساب رأس المال :

سنبين من خلال الجدول التالي نسبة التغيير في التحويلات بدون مقابل من سنة لأخرى مقارنة بنسبة التغيير في قيمة العملة الوطنية .

الجدول رقم 22 : تغيير حساب رأس المال خلال بالمقارنة بتغيير سعر الصرف 2004 - 2010

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.31
ميزان حساب رأس المال	1.87-	4.24-	11.22-	0.99-	2.54	3.45	3.42
صادرات من المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12

المصدر من الجدولين "11 و13" الوحدة ب : مليار دولار

تعرضنا لأثر سعر الصرف للعملية المحلية على كافة البنود المكونة للميزان الهدفات منفصلة من خلال الجدول السابق التعرف على التغيير في رصيد حساب رأس المال ومقارنتها بالتغيير في سعر الصرف العملة الوطنية فلا يوجد اثر تغيير سعر الصرف على رصيد حساب راس المال .

الجدول رقم 23 : تغيير الاحتياطي من غير الذهب بالمقارنة بتغيير سعر الصرف 2004 - 2010

الفترة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.31
الاحتياطي من غير الذهب	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1	147.22	162.22
صادرات من المحروقات	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12

المصدر من الجدولين 17 و 19 الوحدة : مليار دولار

من خلال الجدول نلاحظ تحسن في رصيد الاحتياطي من غير ذهب خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2010 ناتج عن زيادة الإيرادات المتأتية من الصادرات المحروقات الفترات التي شهدت انخفاض في قيمة سعر الصرف فانخفض من 73.36 دينار لدولار الواحد سنة 2005

إلى 64.58 دينار سنة 2008، وهكذا يبقى اثر سعر صرف العملة الوطنية على احتياطي من غير ذهب مرتببا بأثره تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية .

**ميزان العمليات الرأسمالية :** درسنا أثر سعر صرف العملة الوطنية على جميع البنود المشكلة للميزان الجاري نقوم بتطرق إلى الأثر تغير سعر الصرف على تطور رصيد العمليات الرأسمالية حيث أن مبالغ المدونة تحت ميزان العمليات الرأسمالية تأتي بالأساس من بندين هاميين ، احدهما الاستثمار المباشر والذي يتأثر بتقلبات أسعار صرف العملة الوطنية ، غير أنه ظل زهيد المساهمة في تكوين رصيد العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات الجزائري أما النبد الثاني فهو الإقتراضات المحصلة من الدولة .

## **7 - التوازن الاقتصادي في الجزائر و علاقته بميزان المدفوعات**

تهدف الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية مند بداية التسعينات من القرن الماضي إلى إحداث توازن الاقتصاد الجزائري ، خاصة تلك الإصلاحات المالية لان اختلال التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصادية المختلفة ، و عجز الموازنة العامة للدولة ، و عدم التوازن بين الكتلة النقدية العرض ممكن لسلع و الخدمات في السوق الداخلية للجزائر ، فوضع التوازن الاقتصادي العام للجزائر و حجم تأثير الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة بداية من سنة 1990 على التوازن الداخلي و التوازن الخارجي ندرسه كتالي .

### **1 - التوازن الداخلي :**

هناك علاقة مباشرة بين التوازن الداخلي و التوازن الخارجي لان الإيرادات الجزائر تخضع بدرجة كبيرة إلى تقلب أسعار النفط لكون الإيرادات الموازنة العامة في الجزائر تعتمد بنسب عالية على الجباية البترولية ، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مدا + خيل الجزائر من إيرادات ال نفطية أما موارد الميزانية الأخرى و التي تمثلها الجباية العادية فهي مرتبطة بحجم النشاط الاقتصادي وهذا الأخي تتحكم فيه المتغيرات

الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط في الأسواق العالمية و سعر الصرف الدينار الجزائري و هذا الأخير يخضع إلى العرض و الطلب عليه في سوق الصرف و سياسة خفض سعره التي اتبعتها السلطات النقدية الجزائرية المتمثلة في البنك المركزي .

هناك نوعين من العجز الموازني الداخلي الأول أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة ، وهذا هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها ، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة

اعتمدت الجزائر على زيادة النفقات بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة والتي تتزايد معدلاته من سنة إلى أخرى خاصة خلال سنوات التسعينات بسبب تدهور أسعار النفط

الجدول رقم 24 : ارسدة مختلف التوازنات الداخلية و الخارجية 2004 - 2012

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.31	74.11	76.22
ميزان المدفوعات	8.99	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	—	—
الصادرات	17.95	19.86	20.68	26.35	79.298	45.194	57.053	73.489	73.98
الواردات	32.22	46.33	54.74	60.59	39.479	39.294	40.472	47.247	46.80
الميزان التجاري	14.27	26.47	34.06	34.24	39.819	5.9	16.581	26.242	27.18
الدين الخارجي	21,82	17,19	5,60	5,79	5,92	5,687	5,681	4,40	4.1
معدل التضخم	3,56	1,64	2,53	3,51	4,40	5,74	3,91	2.3	1.8

الوحدة : مليار دولار

المصدر : من إعداد الطالب

الشكل رقم 7 : توزيع الواردات المحصل عليها لسنتي 2011 و 2012

طرق التمويل	القيمة بالمليون دولار أمريكي			
	2012* (2012*)	الهيكل %	2011 2011	الهيكل %
شركة تامين المعروفات CASH	23 311	49.81	24 362	51.56
خطوط الائتمان	21 838	46.66	197 178	417.33
الحسابات الخاصة بالعملة الأجنبية	60	0.13	220	0.47
أخرى	1 592	3.4	3 487	7.38
المجموع	46 801	100	47 247	100

الوحدة : مليون دولار

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم 8 : توزيع الصادرات المحصل عليها لسنتي 2011 و 2012

الوحدة بالمليون دولار أمريكي			
التطور %	2012*	2011	
52,24	334 447	219 679	المنتجات الجمركية
27,94	441 678	345 233	الرسم على القيمة المضافة
-3,54	6 876	7 128	تكنولوجيا الإعلام و الإتصال
10,89	7321	6 602	الحقوق و الرسوم الأخرى
36,58	790 322	578 642	المجموع

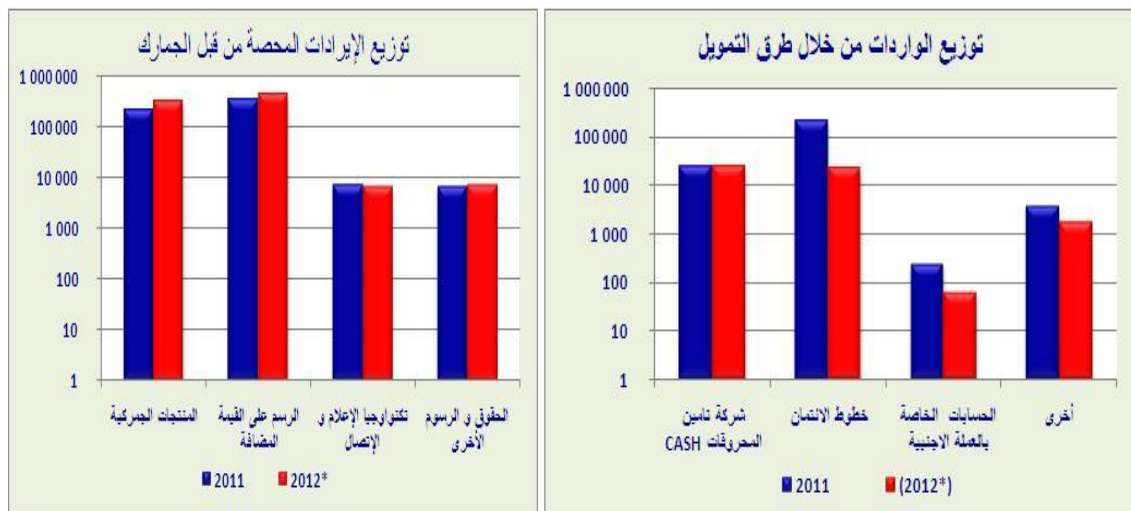
الوحدة : مليون دولار

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

في سنة 2012 تم تمويل واردات الجزائريين من قبل شركة تأمين المحروقات "CASH" بنسبة قاربت 49,81% أي بـ 23.81 مليار دولار عن طريق تسهيلات القروض التي بلغت أكثر من 46,66%، أي بـ 21.83 مليار دولار، في حين أن الحسابات بالعملة الأجنبية تصل إلى 0.13 % من إجمالي الواردات الذي يقدر بـ 60 مليون دولار ، ساهمت الجمارك في تحصيل الضرائب بمبلغ 790.32 مليار دولار لسنة 2012 تفرض الضريبة على منتجات الجمارك حيث أنها تفوق بكثير تلك التي تفرض كلا النوعين من الضرائب تمثل 42% و 57% من الإيرادات الجمركية.

هذا وقد تميز عام 2012 بانخفاض (- 3.54%) في مبلغ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل رقم 9 : رسم بياني لتوزيع الواردات و الصادرات المحصل عليها لسنتي 2011 و 2012



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء



بالرجوع إلى تطوّر بنود الإيرادات و النفقات العامة خلال الفترة 2004 - 2012 واستنادا إلى بيانات الجدول 23 يمكن القول أن أرصدة ميزان المدفوعات استمرت بتذبذب فانخفاضها سنة 2009 إلى 3.86 مليار دولار بعد ان كانت في السنة السابقة 36.99 مليار دولار ترجع إلى حدّ كبير إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنّ العجز الذي عرفت الموازنة لدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة بنسبة زادت عن أكثر من 60 % .

تغيّر التوازن الداخلي خلال هذه الفترة مرتبط بتغيّر أسعار المحروقات نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية النفطية فصادرات تضاعفت بأربعة مرات خلال هذه الفترة ، كما ساهمت الظروف الاقتصادية بزيادة النفقات لمواكبة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد سنة 2004 خاصة في انجاز المشاريع الكبرى مع زيادات في أجور الوظيف العمومي و التوسع في الإنفاق العام والذي ساهم في رفع الميزانية العامة لدولة .

## 2 - التوازن الخارجي

حقق ميزان المدفوعات ككل فائض في أغلب السنوات لفترة الدراسة ، ففي السنوات الأولى من الفترة حقق ميزان المدفوعات ككل فائض متواصل حيث تزايد من 16.99 مليار دولار عام 2004 ليصل إلى 36.99 مليار دولار في سنة 2008 .

خلال سنة 2004 حقق الميزان التجاري فائضا قيمته 14.27 مليار دولار، وجاء هذا الفائض في مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات التي بلغت قيمتها 32.22 مليار دولار مقابل 17.95 مليار من الواردات غير أنّ هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى وإن حدث ذلك فإنّه مرة أخرى دليل قاطع لمدى تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

- استفادة توازن الحساب الخارجي الجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث قدر بـ: 38 دولار بدلا من 22 دولار سنة 2000 ووصل إلى سعر قياسي 140 دولار سنة 2008

- توسيع عجز حساب رأس المال

- وأخيرا يمكن القول أن التوازنات المالية الخارجية كانت مرهونة بأسعار المحروقات بحيث أن انخفاضها يعود حتما على هذه التوازنات .

من الملاحظ استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2004 - 2012 ويرجع ذلك لسعر برميل النفط الذي شكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في بناء المالية الداخلية والخارجية ، ففي عام 2008 تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في آن واحد بفضل ارتفاع القياسي لسعر السنوي لبرميل النفط الذي بلغ أكثر من 140 دولار للبرميل ، بالمقابل يشكل العجز العام في ميزان الخدمات مصدرا للقلق وأن هذه النتائج السلبية تعد عاملا يساهم في هشاشة تدعيم الوضع الخارجي للجزائر

على المدى المتوسط علما أن مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتضمن مفاوضات هامة حول الفصل المتعلق بالإفناق العام حول تجارة الخدمات الذي يعتبر انعكاسات مقيدة سيما أنه يجبر البلدان الأعضاء على فتح كل قطاعاتها للمنافسة الأجنبية.

تزايد الفائض الميزان التجاري خلال سنة 2008 من خلال تدعيم ميزان المدفوعات الخارجية، الذي ساهم بدوره في زيادة تراكم احتياطات الصرف الذي قدر 143.1 مليار دولار مع نهاية سنة 2008 ، واصل احتياطي الصرف ارتفاعه ليصل سنة 2010 إلى 162.22 مليار دولار .

و هكذا تواصلت النتائج الحسنة للوضع الخارجي للجزائر خلال سنة 2010 والتي أكدتها المعايير الثلاثة التالية :

- تحسن ميزان المدفوعات و حجم احتياطات الصرف، و التحكم في المديونية الخارجية.

- سجل ميزان المدفوعات نتائج جيدة خلال سنة 2004 حيث حقق فائضا قدره 9 مليار دولار

يكن في تزايد الواردات هي تلك الخاصة الأساسية لميزان المدفوعات في سنة 2004 ، فبينما لم يتجاوز مبلغ الواردات 38.9 مليار دولار سنة 2010، قفزت الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 بينما حققت سنة 2008 الصادرات 78.59 مليار دولار تستحق هذه الزيادة الهامة من الواردات عناية خاصة لان اثر الحجم تم في سياق تنفيذ مخطط للإنعاش الاقتصادي و بالتالي هناك ترابط بين انتعاش النمو وبين زيادة الواردات من الخدمات التي بدأت سنة 2004

- بلغت الصادرات 73.99 مليار دولار سنة 2012، و يعتبر سعر البرميل للبترول المتغير الآلي و الحاسم إذا بلغ معدل سعر البرميل 115 دولار،

و هكذا بعد مرور فترة طويلة على الإصلاحات التي كانت تمثل العديد من التحولات الاقتصادية و التي تأثرت بالسوق الدولية لأسعار المحروقات و ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم ، كان من نتائج هذه التحولات تحسن ملحوظ لميزان المدفوعات الجزائري بشكل عام و الذي عكس زيادة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر ليصل إلى 205 مليار دولار نهاية سنة 2012 .

## خاتمة الفصل الرابع

ساهمت الإصلاحات لاقتصادية التي أجرتها الجزائر في تخطي العديد من المشاكل و العراقيل التي صاحبت الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ، و يعد التحرر الاقتصادي من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر لتأثيره الكبير و تمكين الاقتصاد الوطني من الدخول في اقتصاد السوق ، و تحرير سعر الصرف الدينار في سوق الصرف الأجنبي وفق آلية العرض و الطلب خطوة إصلاحية لأهمية سعر الصرف و علاقته بميزان المدفوعات .

حيث يعد سعر الصرف من حيث أهميته و تأثيره على ميزان المدفوعات احد أهم الإصلاحات المالية و النقدية فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري تطور كبير تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ، فأصبح تعديل سعر الصرف الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي يتماشى مع الحالة ميزان المدفوعات و الحاجة الاقتصادية ، و من هذا لا يخضع سعر صرف الدينار الجزائري في سوق الصرف الأجنبي وفق آليات العرض و الطلب رفي اغلب الأحيان نضرا للمخاطر الكبيرة التي تصحب تحرير سعر الصرف .

يعتمد الاقتصاد الجزائري في الأساس على الجباية البترولية والإصدار النقدي والديون الخارجية مما ساهم في وجود اختلال في التوازنات المالية داخلية وخارجية خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات مما أثر سلبيا على الاستقرار الاقتصادي .

## الخاتمة العامة

يهدف التحرير الاقتصادي والمالي إلى تحقق معدلات نمو اقتصادية مقبولة وهذا ما حدث في أغلب الدول حيث حققت هذه الاقتصاديات نمو مستمر وارتفاع في مستويات الادخار والاستثمار والكفاءة الاقتصادية ، و من خلال هذه الدراسة التي بحثنا فيها جميع الجوانب و المصطلحات المتعلقة بسعر الصرف و ميزان المدفوعات تبين أن هناك علاقة بين هذين الآخرين ، فسعر الصرف له تأثير كبير على

إن التجارة الخارجية مهما كان نوعها أو مرجعيتها أو القوانين المقيدة لها إلا أنها تهدف إلى تحسين وضعية الميزان التجاري و نظرا لكون توازن ميزان المدفوعات في كل دول العالم غير قابل لتحقيق بشكل عام ، فان كل دولة تسعى إلى توازن ميزان مدفوعاتها على الأقل أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات حسب الحالة الاقتصادية .

فالحالات المختلفة لميزان المدفوعات من حالة الفائض المرغوب بها في اغلب الحالات إلى حالة العجز أو حالة التوازن مرتبطة في اغلب الدول بحجم و مكانة الاقتصاد هذه الدولة و مدى تقدمه إلا إن حالة العجز هي الحالة الملازمة في اغلب الدول النامية بسب حاجتها إلى تلبية الحاجات الاقتصادية من مواد الرأسمالية و الصناعية و ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض مرونته مما يؤدي إلى العجز في تلبية احتياجات الاقتصادية .

الواردات بسب اتجاه أسعار السلع المحلية نحو الانخفاض بينما أسعار السلع الأجنبية تتجه نحو الارتفاع ، أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات تقوم السلطات النقدية إلى رفع سعر صرف العملة المحلية و ذلك لرفع أسعار السلع المحلية وخفض أسعار السلع الأجنبية و هذا يؤدي إلى زيادة الواردات و تخفيض الصادرات مما يجعل إلى توازن ميزان المدفوعات .

أن علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات تحتاج إلى دراسات اقتصادية متخصصة في ظل التحولات التي تواجهها معظم الدول النامية خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي حيث اتجهت هذه الدول إلى سياسات تحرير الأسواق الاقتصادية والمالية أي التوجه نحو اقتصاد السوق بعيد عن طرق التسيير الاشتراكي والتدخلات الحكومية في التسيير الاقتصادي .

## قائمة المراجع

- 1 - لطرش الطاهر ، تقنيات البنوط ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2007 .
  - 2 - د بالقاسم العباس سياسات ا سعار الصرف ، المعهد العربي لتخطيط الكويت .
  - 3 - د فليح حسن خلف العلاقات الاقتصادية الدولية ، الوراقة لنشر ، 2004 .
  - 4 - د عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2003 .
  - 5 - عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، 1999 .
  - 6 - هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير الأردن ، 2003 .
  - 7 - المهدي عادل ، العلاقات النقدية الدولية ، جهاز نشر و توزيع الكتب الجامعية ، مصر .
  - 8 - مدحت الصادق ، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب القاهرة 1997 .
  - 9 - د سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير ، الدار المصرية اللبنانية ، 1994 .
  - 10 - فرانسيس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عبد العزيز ، 1997 .
  - 11 - د. حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة ، زهرة الشرق ، مصر 1998 .
  - 12 - جيمس جوار تيني ، و ريجار داستروب ، الاقتصاد الكلي .
  - 13 - رشاد عاصر و عليان الشريف ، المالية الدولية ، المسيرة لطباعة و النشر و التوزيع ، عمان الأردن 2000 .
  - 14 - حيدر نعمة الفريجي ، اثر تقلب صرف اليورو في المخاطر المصرفية .
  - 15 - عماد محمد علي العاني ، اثر تغيرات أسعار الصرف ، 2001 .
  - 16 - محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996 .
  - 17 - د عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية ، 2003 .
  - 18 - محمود يونس ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية كلية التجارة الإسكندرية و بيروت
  - 19 - د زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، 1996
  - 20 - د عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 .
  - 21 - محمد عبد المنعم واحمد مزيد مصطفى ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية .
  - 22 - أحمد هاشم أزمة سياسات للصرف المربوطة ومستقبل النظام النقدي العالمي
- 23- Jon Faust and John H. Rogers , Monetary Policy's in Exchange rate Behavior .

